جامعة بلحاج بوشعيب

-عين تموشنت-

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

تخصص: تسيير عمومي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير

دور الخزينة العمومية في تمويل العجز الميزانياتي
-دراسة حالة الجزائر-

من إعداد الطالبان:

- **علي موسى رضوان**
- **سعدي خليفة**

تحت إشراف الأستاذ:

د/أزمورد رشيد

لجنة المناقشة

د/ توزان فاطمة	جامعة عين تموشنت	رئيسا
د/ أزمورد رشيد	جامعة عين تموشنت	مشرفا
د/ مصاطفي حكيم	جامعة عين تموشنت	ممتحنا

السنة الجامعية: 2025- 2026

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى:" **هذا من فضل ربي**" سورة النحل 40
" **سبحانك اللهم لا علم لنا الا ما علمتنا أنك انت العليم الحكيم..**" سورة البقرة 32
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

" من سلك طريقا يبغي فيه علما سهل الله له طريقا إلى الجنة"

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب بالقوة والصبر اللذان منحنا إياهما لإنجاز هذا العمل.

فلا شك أن الشكر الأول وكامل الامتنان الله عز وجل على توفيقه لنا، وعونه في مشوار حياتنا.

شكر و عرفان:

إنّ خير ما نستهل به هذا العمل هو الحمد لله، حمدًا يليق بجلاله وعظيم سلطانه، الذي وفقنا لإتمام هذا الجهد المتواضع. وإن كان لكل رحلة من يرسم معالمها ويضيء دروبها، فإننا نخص بالشكر والامتنان أستاذنا الفاضل **أزمورد رشيد**، الذي كان لنا نعم المرشد والموجّه، والداعم في كل مراحل هذا البحث.

لقد كان إشرافه القيم وتوجيهاته السديدة دافعًا لنا للاستمرار، وأساسًا مكينًا بنينا عليه خطواتنا العلمية؛ إذ لم يبخل علينا يومًا بخبرته، ووقته، وصبره. تعلمنا منه الكثير، ليس فقط في الجانب العلمي، بل في معنى الالتزام، والدقة، والنزاهة الأكاديمية.

وإننا إذ نعبّر عن شكرنا، فإننا نعجز عن الوفاء بحق هذا الفضل الكبير، لكن يكفينا أن ندعو له بوافر الصحة والتوفيق، وأن يظل منارة علم ومعرفة لكل طالب علم. فجزاه الله عنا خير الجزاء، وبارك له في علمه وجهده، وجعل كل ما قدّمه لنا في ميزان حسناته.

[وَ مَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَ إِلَيْهِ أُنِيبُ]

سورة هود الآية 88

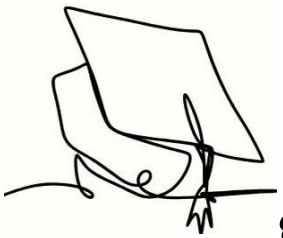

إهـــداء

إلى مَن كلّل الله مسعاي بفضله وكرمه، أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع:

إلى "نبع الحنان" وقرة العين، أمي الغالية، التي كانت دعواتها السند والذخيرة

.إلى "قدوتي وسندي"، أبي العزيز، الذي غرس فيّ حب العلم والمثابرة والى إخوتي وأخواتي،

إلى السند الذي لا يميل، والقلوب التي كانت لي وطناً وأماناً زوجتي الغالية التي دعمتني بكل جهد وحنان واولادي فلذة كبدي هبة وحبيب الله **إلى عائلتي الغالية**

إلى كل فرد في عائلتي، كبيراً وصغيراً.. أهديكم هذا العمل عرفاناً بالجميل، وتقديراً لحبكم الذي لولاه ما كان لهذا الجهد أن يكتمل.

إلى رفقاء الدرب وعزوتي في الشدائد .إلى كل من علموني حرفاً، وأضاءوا لي شمعة في طريق العلم .إلى رفيق الدرب وزميل الكفاح (سعدي خليفة)، الذي شاطرني عناء هذا البحث ومشقته .إلى كل من مدّ لي يد العون والمساعدة ولو بكلمة طيبة.

﴿فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾

علي موسى رضوان

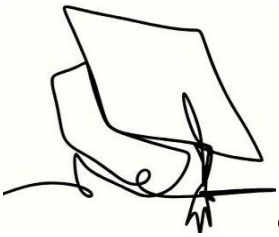

إهـــداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، أهدي هذا العمل المتواضع:

إلى الروح الطاهرة التي ترافقني، وإلى القلب الكبير الذي احتضن أحلامي.. والديّ الكريمين، قرة عيني وسبب توفيقي بعد الله "حفظهما الله وأطال في عمرهما." إلى من بهم أشد عضدي، إخوتي وأهلي

إلى مَن بهم أشتدُّ وأفخر، إلى عائلتي الغالية.. صمام أماني وسندي الدائم، الذين غمروني بحبهم ودعواتهم الصادقة في كل خطوة.

وإلى الذين جعلوا من مشوار الدراسة ذكرى لا تُنسى ..**إلى رفاق الدرب وأصدقائي الأوفياء** ..إلى مَن شاطروني لحظات التعب والفرح، وكانوا نعم العون والسند بمواقفهم النبيلة وكلماتهم المشجعة . إلى كل صديق وقف بجانبي، وإلى مَن تقاسمنا معاً طموح الوصول وعناء التحصيل.. أهديكم هذا النجاح وفاءً لكل لحظة صدق جمعتنا.

إلى رفيق الكفاح في هذه المذكرة، زميلي "علي موسى رضوان".

إلى أساتذتي الكرام الذين لم يبخلوا علينا بعلمهم وتوجيهاتهم.

إلى كل من استبشر لي خيراً، وساندني حتى وصلت إلى هذه اللحظة من الفرح بفضل الله.

﴿فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾

سعدي خليفة

ملخـــص

ملخص الدراسة:

تتناول هذه الدراسة دور الخزينة العمومية في تمويل العجز الميزانياتي بالجزائر، مبرزةً آليات تدخلها لمواجهة الاختلالات المالية الناتجة عن تذبذب الجباية البترولية وزيادة الإنفاق العام. واستعرض البحث الوسائل التقليدية والتمويل غير التقليدي (الاستدانة من البنك المركزي) واستنزاف موارد صندوق ضبط الموارد لتغطية الفجوات المالية. كما خلصت الدراسة إلى أن هذا التدخل يواجه حدوداً تقنية ومخاطر تضخمية تستوجب إصلاحات هيكلية لضمان الاستقرار المالي المستدام.

الكلمات المفتاحية: الخزينة العمومية، العجز الميزانياتي، التمويل غير التقليدي.

Study Abstract:

This study examines the role of the Public Treasury in financing the budget deficit in Algeria, highlighting its intervention mechanisms to address financial imbalances resulting from fluctuations in oil revenues and increased public spending. The research reviews traditional methods, unconventional financing (borrowing from the Central Bank), and the depletion of the Revenue Regulation Fund (RRF) resources to cover financial gaps. The study concludes that such interventions face technical limits and inflationary risks, necessitating structural reforms to ensure sustainable financial stability.

Keywords: Public Treasury, Budget Deficit, Unconventional Financing.

فهرس المحتويات

البسملة	
الشكر والعرفان	
الإهداء	
مقدمة	أ– و
الفصل الأول: الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للعجز الميزانياتي	
تمهيد	02
المبحث الأول: مفهوم العجز الميزانياتي	03
المطلب الأول: تعريف العجز الميزانياتي	03
المطلب الثاني: أنواع العجز الميزانياتي (الظرفي، الهيكلي، الدوري...)	06
المطلب الثالث: أسباب العجز الميزانياتي	10
المبحث الثاني: آثار العجز الميزانياتي على الاقتصاد	14
المطلب الأول: الآثار الاقتصادية	14
المطلب الثاني: الآثار المالية والنقدية	16
المطلب الثالث: العلاقة بين العجز والتضخم والنمو	18
خلاصة الفصل	23
الفصل الثاني: الخزينة العمومية وآليات تمويل العجز الميزانياتي	
تمهيد	25
المبحث الأول: الخزينة العمومية – المفهوم والوظائف	26
المطلب الأول: تعريف الخزينة العمومية	26
المطلب الثاني: مهام ووظائف الخزينة العمومية	31
المطلب الثالث: تنظيم الخزينة العمومية في الجزائر	35
المبحث الثاني: وسائل تمويل العجز الميزانياتي عبر الخزينة	36

المطلب الأول: التمويل الجبائي	36
المطلب الثاني: التمويل بالاقتراض الداخلي	38
المطلب الثالث: التمويل بالاقتراض الخارجي	39
المطلب الرابع: التمويل غير التقليدي (التمويل النقدي)	41
خلاصة الفصل	44
الفصل الثالث: تقييم دور الخزينة العمومية في تمويل العجز الميزانياتي(دراسة حالة الجزائر)	
تمهيد	46
المبحث الأول: تطور العجز الميزانياتي في الجزائر	47
المطلب الأول: تطور الإيرادات والنفقات العامة	47
المطلب الثاني: تطور حجم العجز الميزانياتي	53
المبحث الثاني: آليات تدخل الخزينة العمومية وآثارها	60
المطلب الأول: دور الخزينة في تغطية العجز	60
المطلب الثاني: آثار تمويل العجز على الاستقرار المالي والنقدي	65
المطلب الثالث: حدود تدخل الخزينة العمومية	67
خلاصة الفصل	69
خاتمة	
قائمة المراجع	
فهرس المحتويات	

قائمة الجداول والأشكال

أولا: قائمة الجداول

عنوان الجدول	رقم الصفحة
جدول رقم (1–1): أمثلة لأهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع العلاقة بين عجز الموازنة والتضخم	20
الجدول رقم (3–2): تطور إيرادات الميزانية العمومية في الجزائر خلال سنوات (2000–2022) الوحدة: مليار دينار جزائري	50-49
الجدول رقم (3–3): تطور الميزانية العامة في الجزائر (2000–2014)	54-53
جدل رقم (3–4): مقارنة بين مؤشرات العجز الميزانياتي والخزينة في الجزائر لعامي 2024 و2025 (تقديرات)	56
الجدول رقم (3–5): نسبة مساهمة صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر في الفترة (2000–2014) " الوحدة: مليون دج"	63-62

ثانيا: قائمة الأشكال

عنوان الشكل	رقم الصفحة
الشكل رقم (1–1): أنواع العجز الميزانياتي	09
الشكل رقم (3–2): تطور الجباية البترولية والجباية العادية في الميزانية العامة خلال الفترة (2000 – 2026)	51
الشكل رقم (3–3): تطور الإيرادات، النفقات، والرصيد الميزانياتي في الجزائر للفترة (2000–2014).	55
الشكل رقم (3– 4): تطور مؤشرات ميزانية الدولة (2024–2026)	58
الشكل رقم (3– 5): تطور موارد واستخدامات ورصيد صندوق ضبط الموارد للفترة (2000–2014).	64

مقدمة عامة

توطئة:

تعد الميزانية العامة الأداة المالية الأساسية التي تعكس توجهات الدولة الاقتصادية والاجتماعية .غير أن الحفاظ على توازنها يمثل أحد أكبر التحديات التي تواجه الاستقرار المالي، خاصة عندما تفوق النفقات العامة حجم الإيرادات المحصلة، وهو ما يُعرف بظاهرة "العجز الميزانياتي ."وتتجلى خطورة هذا العجز في آثاره المباشرة على الاستقرار النقدي، ومعدلات التضخم، ومسارات النمو الاقتصادي، مما يفرض ضرورة إيجاد آليات فعالة لإدارته وتمويله .

وفي الحالة الجزائرية، شهدت المالية العامة منذ بداية الألفية ضغوطاً متزايدة نتيجة التوسع الكبير في الإنفاق العمومي الرامي لدعم الاستثمار والقدرة الشرائية .وقد ارتبط هذا العجز بشكل وثيق بتقلبات الجباية البترولية، مما أدى إلى اتساع الفجوة المالية وبروز عجز هيكلي مستمر .وأمام هذا الوضع، برز دور **الخزينة العمومية** باعتبارها الجهاز المركزي المسؤول عن تنفيذ العمليات المالية وضمان التوازن بين الإيرادات والنفقات .

تضطلع الخزينة العمومية بدور محوري في تمويل هذا العجز عبر مجموعة من الآليات التي تتراوح بين الوسائل التقليدية كالاقتراض، وصولاً إلى الآليات الاستثنائية مثل التمويل غير التقليدي .ومع ذلك، فإن تدخل الخزينة يواجه حدوداً تقنية ومخاطر تضخمية، مما يطرح تساؤلات حول مدى فعالية هذه الأدوات في تحقيق الاستقرار المالي المنشود .

أولا: الإشكالية

تعاني الجزائر، مثلها مثل العديد من دول العالم، من عجز مستمر في ميزانيتها العامة، وهو ما يعود أساسًا إلى ضعف وتنويع الموارد المالية خارج قطاع المحروقات، إضافة إلى تأثرها بالأزمات الاقتصادية الدورية وما تفرزه من ارتفاع في النفقات العامة، خاصة في مجالات الدعم الاجتماعي والاستثمار العمومي.

وقد أدى هذا الوضع إلى تزايد الضغط على المالية العمومية، مما جعل الدولة تبحث عن آليات فعالة لتغطية هذا العجز وضمان استمرارية التوازن المالي، ومن بين أهم هذه الآليات نجد الخزينة العمومية التي تلعب دورًا محوريًا في تمويل العجز الميزانياتي من خلال مختلف الوسائل المتاحة لها.

وعليه يمكن صياغة إشكالية الدراسة في التساؤل التالي:

- **ما مدى فعالية تدخل الخزينة العمومية في التخفيف من حدة العجز الميزانياتي؟**

ويمكن تفريع هذا التساؤل إلى الأسئلة التالية:

1. **ما هي الآليات التي تعتمد عليها الخزينة العمومية الجزائرية في تمويل العجز الميزانياتي؟**
2. **ما هو دور الخزينة العمومية في تمويل العجز الميزانياتي في الجزائر؟**

ثانيا: فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية:

- ❖ تلعب الخزينة العمومية دورًا محوريًا في تمويل العجز الميزانياتي في الجزائر من خلال مجموعة من الآليات المالية التي تساهم في تغطية العجز وتخفيف آثاره على التوازن المالي للدولة.

الفرضيات الفرعية:

1. تعتمد الخزينة العمومية في تمويل العجز الميزانياتي على أدوات داخلية وخارجية مثل الاقتراض الداخلي، التمويل غير التقليدي، وأحيانًا الاحتياطات المالية .
2. يساهم تدخل الخزينة العمومية في تمويل العجز في التخفيف من الاختلالات المالية، لكنه لا يعالج الأسباب الهيكلية للعجز بشكل نهائي.

ثالثا: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- توضيح مفهوم العجز الميزانياتي وأسبابه في الجزائر .
- التعرف على الخزينة العمومية ودورها في النظام المالي .
- دراسة أهم الآليات التي تعتمدها الخزينة في تمويل العجز الميزانياتي .
- تحليل آثار تمويل العجز على الاقتصاد الوطني .
- تقييم مدى فعالية تدخل الخزينة العمومية في معالجة العجز الميزانياتي .

رابعا: أهمية الدراسة

تتجلى أهمية هذه الدراسة في:

- تسليط الضوء على موضوع مالي حساس يمس استقرار الاقتصاد الوطني .
- إبراز الدور الحيوي للخزينة العمومية في تمويل العجز الميزانياتي .
- المساهمة في فهم آليات تمويل العجز وآثاره الاقتصادية والمالية .
- تقديم رؤية تحليلية يمكن أن تفيد الباحثين وصناع القرار في تحسين تسيير المالية العمومية .

خامسا: صعوبات الدراسة

واجهت هذه الدراسة مجموعة من الصعوبات، أهمها:

- قلة المراجع المتخصصة التي تعالج دور الخزينة العمومية بشكل مباشر .
- تشعب موضوع العجز الميزانياتي وتداخل جوانبه الاقتصادية والمالية .
- صعوبة الحصول على بعض الإحصائيات الحديثة والدقيقة المتعلقة بالمالية العمومية في الجزائر .
- تعقيد بعض المفاهيم الاقتصادية والمالية المرتبطة بآليات التمويل.

سدسا: منهج وأدوات الدراسة:

قصد الإجابة عن الإشكالية المطروحة فيهذه الدراسة وكذا التساؤلات الفرعية تم اختيار منهج الوصفي في الجزء النظري الذي يتناسب مع طبيعة ونوع الموضوع من خلال ابرازه لوصف الظاهرة المراد دراستها واستخلاص وتصوير أهم النتائج التي يمكن التوصل إليها، بالإضافة إلى استعمالها في وصف التمويل في البنك محل الدراسة. كما تم استخدم منهج التجريبي (دراسة الحالة) في الجزء التطبيقي. أما الأدوات المستعملة فتتمثل في برنامج معالج الجداول EXCEL إصدار 2010، وذلك لتجميع المعطيات في شكل جداول لحساب بعض المؤشرات المالية.

سابعا: الدراسات السابقة:

تمكّنا من خلال هذا البحث من الاطلاع على مجموعة من الدراسات التي تناولت جوانب متقاطعة مع موضوع دراستنا، والتي سيتم عرضها فيما يلي.

دراسة رويحة عباس (2013) بعنوان "تمويل عجز الميزانية العمومية في الجزائر :"سعت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الآليات والوسائل المعتمدة في معالجة العجز الميزاني في البيئة الاقتصادية الجزائرية، حيث تمحورت إشكالية البحث حول كيفية تمويل هذا العجز والأدوات الفعّالة لتحقيق ذلك. وقد خلصت الدراسة إلى اعتبار الضريبة واحدة من أهم الوسائل الجوهرية لمواجهة العجز المتكرر في ميزانية الدولة. كما أوصى الباحث بضرورة التوجه نحو تعزيز الجباية العادية وتكثيف الاعتماد عليها كبديل مستدام، مع العمل على تقليص التبعية المطلقة للإيرادات الجبائية البترولية التي تتسم بعدم الاستقرار نتيجة تذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية.

دراسة لحسن دردوري "سياسة الميزانية في علاج الميزانية العامة للدولة، دراسة مقارنة: الجزائر تونس (2013-2014)" أطروحة دكتوراة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. قامت هذه الدراسة معالجة الإشكالية المتعلقة بدور سياسة الميزانية في علاج عجز الميزانية العامة للدولة في كل من الجزائر وتونس خلال الفترة، 1992-2012، حيث قارن الباحث بين كل جوانب سياسة الميزانية، وخرجت هذه الدراسة إلى نتائج اهمها ان السياسات التصحيحية التي قامت بها كل من الجزائر وتونس أدت إلى انخفاض نمو الإنفاق العام خلال فترة الإصلاحات وهو ما انعكس إيجابا على رصيد الميزانية العامة اعتماد الجزائر على العجز المقصود من أجل تلبية احتياجات مشاريعها التمويلية، وتسوية هذا العجز عن طريق صندوق ضبط الإيرادات يلعب دورا كبيرا في تسوية وضعية الميزانية العامة للدولة واستهلاك الدين العام رغم الاستقرار الاقتصادي الذي شهدته الجزائر منذ سنة 2000 إلا أن الإيرادات العامة لا زالت تعتمد بشكل رئيسي على إي ايرادات الجباية البترولية، ورغم تشجيع القطاعات الأخرى إلا أن مساهمتها بقيت محتشمة.

دراسة لغالمي زهيرة (2017) بعنوان تمويل عجز الميزانية العامة للدولة بين البدائل التقليدية والبدائل الإسلامية. عرض تجارب دولية، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مساهمة بدائل التمويل الإسلامية المقترحة في تمويل عجز الميزانية

العامة للدولة، والتي تختلف أسسها ومنطلقاتها عن أساليب التمويل التقليدية، وذلك من خلال عرض بعض التجارب الدولية التي اتبعت منهج النظام المالي الإسلامي في تمويل العجز في ميزانيتها العامة كتجربة السودان.

خلصت الدراسة إلى أنه بالرغم من تنوع المناهج والبدائل المعاصرة لتمويل عجز الميزانية العامة للدولة، يبقى استمرار العجز في الميزانية العامة، لذا تجدر الدعوة إلى اعتناق المنهج الإسلامي في علاج هذا العجز، وذلك بما يوافق عليه من بعض وسائل مناهج، وما له من ذاتية في تمويل العجز باستخدام العديد من التشريعات الإسلامية التي من شأنها أن تخفف الضغوط عن الميزانية العامة للدولة، مثل الزكاة والوقف والصكوك الإسلامية.

دراسة عازب الشيخ صفاء (2018): بعنوان "دور الخزينة العمومية في تنفيذ ميزانية الدولة – دراسة حالة خزينة ولاية ورقلة خلال الفترة (2015-2017) ."هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الدور الجوهري الذي تلعبه الخزينة العمومية في تنفيذ ميزانية الدولة، من خلال تسليط الضوء على مفاهيمها وأهميتها المالية والاقتصادية والسياسية، ومدى مساهمتها في تحقيق السير الرشيد للنفقات العامة .اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي في الجانب النظري، ومنهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي، مستخدمةً المقابلة كأداة رئيسية لجمع البيانات، بالإضافة إلى أدوات التحليل الاقتصادي المبنية على مفاهيم المالية العامة لتحليل حجم الإيرادات والنفقات في خزينة ولاية ورقلة .وقد خلصت الدراسة إلى وجود تناسب نسبي بين الإيرادات والنفقات في ميزانية الفترة المدروسة، كما أظهرت النتائج أن زيادة الاعتمادات المالية (الإيرادات) يتبعها بالضرورة زيادة في النفقات لتغطية الاحتياجات المتزايدة للمديريات المختلفة، لا سيما في قطاعات التربية والأشغال العمومية .وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن الخزينة تعمل كصراف وممول وأداة تنفيذية تضمن التوازنات المالية والنقدية للدولة .

دراسة نور محمد لمين (2012): بعنوان "دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج المحروقات – دراسة حالة ولاية تيارت ."هدفت الدراسة إلى إبراز دور وأهمية الموازنة العامة في تفعيل التنمية الفلاحية والريفية، وبحث مدى فعاليتها في تحويل القطاع الفلاحي إلى قيمة مضافة للاقتصاد الوطني ليكون بديلاً عن قطاع المحروقات، بما يحقق تنمية مستدامة وشاملة. اعتمد الباحث على منهج دراسة الحالة لتشخيص واقع التنمية في ولاية تيارت. وقد خلصت الدراسة إلى أن للموازنة العامة دوراً محورياً في رسم الاستراتيجيات التنموية الفلاحية والريفية رغم التحديات القائمة. كما توصلت النتائج إلى اقتراح ضرورة الاهتمام بالمجال الفلاحي والريفي كأحد البدائل الاقتصادية الاستراتيجية للجباية البترولية، انطلاقاً من رؤية مفادها أن الريف يمثل مستقبلاً اقتصادياً واعداً.

ثامنا: تحليل الدراسات السابقة

تمكّنا من خلال هذا البحث من الاطلاع على مجموعة من الدراسات التي تناولت جوانب متقاطعة مع موضوع دراستنا، حيث يظهر من خلال استعراض أعمال كل من رويحة عباس (2013)، ولحسن دردوري (2013-2014)، ولغالمي زهيرة (2017)، وعازب الشيخ صفاء (2018)، ونور محمد لمين (2012)، وجود ترابط وثيق في معالجة إشكاليات المالية العامة بالجزائر. فقد ركزت هذه الدراسات بمجملها على محوري تنفيذ الميزانية وإدارة العجز، مع بحث دائم عن بدائل تمويلية وتنموية تتجاوز التبعية لقطاع المحروقات. وتتقاطع دراسات رويحة ودردوري ولغالمي في البحث عن حلول لعجز الميزانية، سواء عبر تعزيز الجباية العادية والضريبية كأداة استقرار، أو من خلال السياسات التصحيحية والمقارنة الدولية، وصولاً إلى استشراف الحلول في المالية الإسلامية كالصكوك والوقف. وفي مقابل ذلك، ركزت دراستا عازب الشيخ ونور محمد لمين على الدور الوظيفي والميداني للموازنة، سواء عبر الأداء التنفيذي للخزينة العمومية في ضبط التوازنات النقدية، أو عبر توجيه الإنفاق العام نحو قطاعات بديلة كالفلاحة والريف لتحقيق قيمة مضافة.

وتشترك هذه الدراسات في استنتاج جوهري مفاده أن استدامة الميزانية العامة في الجزائر مرهونة بمدى القدرة على تنويع مصادر الإيرادات وتقليل الارتباط بتقلبات أسعار النفط، مع التأكيد على أن أي زيادة في الاعتمادات المالية تفرض حتماً توسعاً في النفقات لتلبية الاحتياجات المتزايدة، مما يبرز أهمية الرقابة الصارمة في التنفيذ. وقد تنوعت المناهج المستخدمة بين الوصفي التحليلي لتأصيل المفاهيم، ومنهج دراسة الحالة الذي أضفى صبغة واقعية على النتائج من خلال تسليط الضوء على ولايات مثل ورقلة وتيارت.

وتأتي دراستنا الحالية لتستفيد من هذه الأطروحات العلمية، محاولةً تقديم إضافة نوعية من خلال التركيز الدقيق على **الجباية العادية كبديل استراتيجي ومستدام** في ظل الأزمات الاقتصادية المتتالية، وتكمن ميزة هذه الدراسة في شموليتها من حيث النطاق الزمني الطويل الذي يغطي الفترة (**2000-2026**)، مما يمنحها قدرة تحليلية أعمق لرصد تطور مساهمة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر عبر مراحل اقتصادية متباينة، وهو ما يساهم في إثراء المكتبة العلمية بمقاربة تكاملية تجمع بين آليات التنفيذ وضرورات التمويل المستدام.

تاسعا: هيكلة الدراسة:

من أجل دراسة إشكالية هذا الموضوع ومحاولة الإجابة عن التساؤلات المطروحة بما يسمح بإثبات الفرضيات أو نفيها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة الدراسة، حيث يتيح وصف الظاهرة محل البحث وتحليل أبعادها المختلفة. وعلى هذا الأساس، تم تنظيم هيكل البحث في ثلاثة فصول مترابطة، يخصص كل فصل لمعالجة جانب محدد من موضوع الدراسة بما يحقق التكامل في التحليل والوصول إلى نتائج دقيقة، وذلك على النحو التالي:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لعجز الموازنة وآثاره الاقتصادية حيث يندرج تحته مبحثان؛ يتمثل المبحث الأول في تحديد ماهية العجز الميزانياتي من خلال استعراض تعريفاته، أنواعه، والأسباب الكامنة وراء نشوئه، أما المبحث الثاني فقد خُصص لدراسة آثار العجز الميزانياتي على المؤشرات الاقتصادية الكلية، مع تحليل طبيعة العلاقة التي تربطه بمعدلات التضخم ومسارات النمو.

الفصل الثاني: الخزينة العمومية وآليات تمويل العجز الميزانياتي وقد تناولنا فيه مبحثين؛ تطرقنا في المبحث الأول إلى الإطار المفاهيمي للخزينة العمومية من حيث تعريفها ووظائفها ومهامها كأداة ضبط مالي، بينما استعرضنا في المبحث الثاني مختلف الوسائل والآليات التي تعتمدها الخزينة في تمويل العجز، بدءاً من التمويل الجبائي والاقتراض وصولاً إلى آلية التمويل غير التقليدي.

الفصل الثالث: واقع العجز الميزانياتي ودور الخزينة العمومية في الجزائر وينقسم بدوره إلى مبحثين؛ ركز المبحث الأول على الجانب التحليلي لتطور الإيرادات والنفقات العامة وحجم العجز في الجزائر، فيما خُصص المبحث الثاني لتقييم آليات تدخل الخزينة العمومية في تغطية هذا العجز ورصد آثارها على الاستقرار المالي والنقدي، مع تبيان حدود هذا التدخل.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري للعجز الميزانياتي

تمهيد:

يعد العجز الميزانياتي من الظواهر المالية والاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر على الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي للدول. فهو يعبر عن الحالة التي تفوق فيها النفقات العامة للدولة إيراداتها، مما يتطلب تمويل هذا الفارق من خلال الاقتراض أو الطباعة النقدية، الأمر الذي يترتب عليه مجموعة من الآثار الاقتصادية والمالية والنقدية التي تؤثر على الأداء الاقتصادي بشكل عام. فهم مفهوم العجز، وأنواعه، وأسبابه، ونتائجه، يمثل ضرورة أساسية لوضع سياسات مالية فعالة تساهم في تحقيق التوازن المالي والاستقرار الاقتصادي، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية المعاصرة التي تواجهها الدول.

انقسم هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين؛ خُصص **المبحث الأول** لتحديد الإطار المفاهيمي للعجز الميزانياتي أما **المبحث الثاني**، فقد ركز على دراسة الآثار الاقتصادية والمالية والنقدية المترتبة على هذا العجز.

المبحث الأول: مفهوم العجز الميزانياتي

- **المطلب الأول: تعريف العجز الميزانياتي**

تختلف المفاهيم الخاصة بعجز الموازنة العامة للدولة وتتعدد، لذلك نجد عدة تعاريف مختلفة ومتعددة، ومن أهمها ما يلي:

أولاً: التعريفات التي تعبر عن المفهوم التقليدي والمحاسبي لعجز الموازنة:

عجز الموازنة العامة: هو تلك الحالة التي تكون فيها النفقات العامة للدولة أكبر من الإيرادات العامة بمعنى آخر إن العجز ناتج عن زيادة الإنفاق العام عن الإيراد العام (دردوري، ديسمبر 2013).

يعرف عجز الموازنة العامة بأنه: "إنعكاس لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة أي زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة" (سالم، 2012).

العجز الموازني هو عبارة عن رصيد موازني سالب بحيث نفقات الدولة تكون أعلى من إيراداتها (دردوري، ديسمبر 2013، صفحة 104).

عجز الموازنة العامة هو الفرق بين جملة النفقات الحكومية والإيرادات الحكومية (كردودي، 2007).

عجز الموازنة العامة هو زيادة النفقات عن الإيرادات في موازنة الدولة بحيث لا تستطيع الإيرادات مجاراة الزيادة المضطردة في نفقات الدولة العامة (المغربي، 2014).

ويمكن النظر إلى عجز الموازنة العامة بمنظورين هما(كردودي، 2007، صفحة 136):

- **بالمفهوم الحالي المحاسبي:** عجز الموازنة العامة هو زيادة نفقاتها على إيراداتها، بشرط أن تدخل في الموازنة جميع إيرادات الدولة ونفقاتها المالية.
- **بالمفهوم الاقتصادي والاجتماعي:** يتمثل عجز الموازنة العامة بالآثار السلبية التي تنجم عن السياسة المالية المتبعة وعن المنهج المتبع في إعداد الموازنة وتنفيذها، وهذا عندما تكون النتائج المحققة من وراء الموازنة والسياسة الحالية سلبية أكثر منها إيجابية.

يمكن تعريف عجز الموازنة أيضا بأنه "الحالة التي تسود الموازنة العامة للدولة عندما يكون حجم النفقات العامة أكبر من حجم الإيرادات العامة التي يلزم توفيرها لتمويل تلك النفقات خلال فترة زمنية معينة" ، كما يعرف أيضاً بأنه "الرصيد السالب للميزانية للدولة والناتج عن كون النفقات تفوق الإيرادات وتضطر الحكومة في هذه الحالة إلى تمويل هذا العجز من خلال الاقتراض مما يؤدي إلى تزايد الدين العمومي" (فاتح، 2023).

يتمثل عجز الموازنة العامة في ظل المفهوم التقليدي في الفارق بين جملة المصروفات والإيرادات الحكومية (أيوب، 2003)

ثانيا:التعريفات التي تركز على أسباب وأثر العجز من الناحية الاقتصادية والاجتماعية:

يعبر **العجز الموازني:** عن تلك الوضعية التي تكون فيها الإيرادات العامة أقل من النفقات العامة، وهو سمة تكاد تعرفها معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية وقد يكون هذا العجز غير مقصود نظراً لضعف الدولة في تحصيل لبعض إيراداتها، وقد يكون حتى نتيجة سياسة عمومية تهدف إلى زيادة الإنفاق العمومي أو تخفيض الإيرادات العمومية وهذا ما يعرف بسياسة عجز الميزانية(ضيف، 2014-2015، صفحة 106).

في دراسة زينة عباد اعتمدت تعريف عجز الميزانية العامة التالي:" عجز الميزانية العامة بأنه انعكاس لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة، أو أنه الحالة أو الوضع الذي يجسد تجاوز النفقات العامة على الإيرادات العامة، وثمة مفاهيم عدة للعجز، فقد عرف صندوق النقد الدولي العجز الكلي بأنه المفهوم الذي يركز على إجمالي الإيرادات العامة والنفقات العامة، في حين حدد مفهوم العجز الجاري بزيادة النفقات الجارية على الإيرادات الجارية أي أنه ينحصر في الميزانية العامة الجارية، ومن جانب آخر يعرف العجز الهيكلي بأنه الحالة التي تشير إلى استمرار العجز المالي لسنوات متتالية بصورة مستمرة، فيما يشير العجز المقصود (المنظم)إلى سلسلة من الإجراءات التي تتخذها الحكومة عند تعرض الاقتصاد إلى أزمة كساد اقتصادي ناتجة عن تدهور في حجم الطلب الفعال مما يدفع الحكومة إلى زيادة إنفاقها وتخفيض ضرائبها فيتولد العجز المقصود، أما العجز المالي فهو عجز مؤقت وعجز ضعف وعجز قوة، فالأول يعني عدم توافق الإيرادات العامة مع النفقات العامة زمنياً، أما عجز الضعف فينجم عن ضعف الإدارة الحكومية وعدم قدرتها على تحقيق الإيرادات من جانب والإنفاق غير العقلاني من جانب آخر، أما عجز القوة فينجم عن المساعدات التي تقدمها الدولة إلى دولة أخرى بصيغة إعانات اقتصادية واجتماعية لتحقيق أهداف" (شبوطي، 2019).

بالإضافة إلى التعريفات التالية.

- عجز الموازنة العامة ظاهرة اقتصادية شائعة تحدث بشكل عام على مستوى الدول المختلفة عندما يزيد الإنفاق الحكومي عن الإيرادات الموجودة، وهو ناتج بالأساس عن سوء تخطيط أو تقدير الحكومة (محمد، 2021).
- يعرف عجز الميزانية العامة بأنه قصور الإيرادات العامة للدولة عن سداد النفقات المقدرة، ويعرفه "ماريو بليجر" على أنه الفرق إجمالي النفقات والإيرادات الحكومية باستثناء المديونية، وعجز الموازنة ما هو إلا رصيد سالب تكون فيه نفقات الدولة أعلى من إيراداتها (بولصنام محمد، 2020).

من خلال ما سبق يمكن القول أن عجز الموازنة العامة هو عبارة عن الاختلال الموجود في الموازنة العامة للدولة والذي يحدث بسبب حالة قلة الإيرادات العامة وعدم قدرتها على تغطية النفقات العامة.

يُعد عجز الموازنة العامة للدولة ظاهرة اقتصادية ومالية تتجلى في تجاوز النفقات العامة للإيرادات، سواء كان ذلك نتيجة لسياسات عمومية، ضعف إدارة الإيرادات، أو ظروف اقتصادية طارئة، ويُعبر عنه على أنه الرصيد الموازن السالب الذي يتطلب تمويله من خلال الاقتراض، مما يؤثر على الاستقرار المالي والاقتصادي للدولة، ويتطلب فهماً عميقاً لأسبابه وآثاره من أجل وضع استراتيجيات فعالة للحد منه".

بهذا الشكل، قمنا بترتيب التعريفات وفقاً للمفاهيم الأساسية، مع إبراز الأبعاد المختلفة لعجز الموازنة، وقدمنا تصوراً شاملاً يعبر عن فهمنا كباحثين متخصصين في دراسة هذا المفهوم.

- **المطلب الثاني: أنواع العجز الميزانياتي (الظرفي، الهيكلي، الدوري...)**

لعجز الموازنة العامة للدولة عدة أنواع تتمثل في:

أولاً: العجز التقليدي (العجز الشامل)

ويسمى أيضاً العجز الشامل أو الإجمالي، ويعرف بأنه الفرق بين إجمالي النفقات الحكومية النقدية بما فيها الفوائد المدفوعة على الدين العام مع استبعاد مدفوعات إهلاك الديون الحكومية، وبين إجمالي المتحصلات الحكومية النقدية والضريبية وغير الضريبية مضافاً إليه المنح مع استبعاد حصيلة القروض، ويستهدف قياس العجز على هذا النحو تزويد المسؤولين بمؤشر عن حجم الموارد الإضافية التي ينبغي على الحكومة أن تقترضها من القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي أو من الاقتراض من البنك المركزي، غير أن الأخذ بهذا المفهوم يستبعد عاملاً خطيراً من عوامل عجز الموازنة العامة للدولة في البلاد المتخلفة (صبرينة، 2013).

وهو عبارة عن التعريف التقليدي أو الرائج للعجز المالي، فالعجز المالي يقيس الفرق السالب بين إجمالي النفقات الحكومية متضمنة مدفوعات الفوائد وغير مشتملة على مدفوعات إهلاك الديون الحكومية، وبين الإيرادات الحكومية متضمنة الإيرادات الضريبية وغير الضريبية، وغير مشتملة على الدخل من الاقتراض، فالعجز الشامل يحاول توسيع مفهوم العجز ليشمل بالإضافة إلى الجهاز الحكومي جميع الكيانات الحكومية الأخرى كالهيئات المحلية والهيئات اللامركزية والمشاريع العامة للدولة، ومنه يصبح العجز مساوياً للفرق بين مجموع إيرادات الحكومة والقطاع العام ومجموع نفقات الحكومة والقطاع العام، بحيث أن هذا العجز لا بد من تغطيته باقتراض جديد، إضافة إلى ذلك فهذا العجز يقدم صورة وافية لكل أنشطة الكيانات الحكومية، دون اقتصارها على الحكومة المركزية والتي لا تشكل إلا جزءاً منها، فالنظرة الشاملة للقطاع الحكومي تستدعي عدم استبعاد المؤسسات المالية الحكومية عند قياس عجز الموازنة العامة مثل الخسائر التي يتكبدها البنك المركزي لقاء الوظائف التي يقوم بها، ونظراً لأن العجز المالي لهذه المؤسسات له آثار على الاقتصاد الوطني تشبه آثار العجز المالي للجهات الإدارية للدولة، فمن الملح أن يؤخذ بعين الاعتبار المستلزمات المالية لهذه المؤسسات العامة عند قياس العجز الشامل في الموازنة العامة للدولة (لحسن، 2013-2014، صفحة 115).

ثانياً: العجز الجاري

يعبر عن صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد، والذي يجب تمويله بالاقتراض، ويقاس بالفرق الإجمالي بين مجموع الإنفاق والإيرادات لجميع الهيئات الحكومية مطروحاً منه الإنفاق الحكومي المخصص لسداد الديون المتراكمة من سنوات سابقة وهناك من يرى أنه الفرق بين الإنفاق الجاري والإيرادات الجارية. حيث يعبر الإنفاق الجاري عن مجموع الإنفاق من دون الإنفاق الاستثماري في حين تعكس الإيرادات الجارية الإيرادات العادية (قدي، 2003).

ثالثاً: العجز التشغيلي

ويسمى العجز التشغيلي أيضاً بالعجز المصحح للتضخم لأنه يقيس العجز في الظروف التضخم، ويتمثل العجز هنا في متطلبا بإقتراض الدولة ناقصا الذي دفع كفوائد لتعويض الدائنين (الدولة) عن الخسارة التي لحقت بهم نتيجة للتضخم، وهذا الجزء يعرف بالمصحح النقدي للتضخم ويمكن قياسه بالمقدار (صبرينة، 2013، صفحة 137):

$$\frac{MC}{\text{GDP}} = \left(\frac{\text{D}}{\text{GDP}}\right)\left(\frac{\text{P}}{1+\text{P}}\right)$$

حيث:

- **MC**: المصحح النقدي، أي تلك الكمية من النقود التي تدفع للمحافظة على القيمة الحقيقية للدين العام الداخلي، ويساوي في أي فترة، معدل التضخم مضروباً في القيمة الاسمية للدين العام الداخلي.
- **GDP**: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.
- **D**: مقدار الدين العام الداخلي.
- **P**: معدل التضخم.

يلاحظ من هذا المقياس ارتباط مقدار الدين العام الداخلي تلقائياً بالرقم القياسي للأسعار (أي بالتضخم) مما يعني إمكانية قياس القيمة الحقيقية للدين العام الداخلي وتطورها عبر الزمن.

رابعاً: العجز الهيكلي

يعبر عن العجز الشامل مصححاً بإزالة العوامل الظرفية المؤقتة لانحرافات المتغيرات الاقتصادية (إيرادات ونفقات) دون أن تعكس حقيقة في المدى الطويل، وبالتالي يعبر العجز الهيكلي عن العجز الذي يحتمل استمراره ما لم تتخذ الحكومة إجراءات للتغلب عليه (قدي، 2003).

ويعبر عن الفرق بين العجز الشامل والعجز الصافي، وهو ذلك العجز الذي يحتمل استمراره في المدى الطويل (دعاس، 2019).

خامساً: العجز الأساسي

يستند هذا النوع من العجز على استبعاد الفوائد المستحقة على الديون، فهذه الفوائد هي نتيجة لعجز سابق وليست نتيجة للنشاط المالي الحالي للدولة، فهذا النوع من العجز يقدم لنا صورة واضحة عن السياسات الموازنية الحالية من خلال استبعاد الفوائد، ويهدف هذا المقياس إلى التعرف على مدى التحسن أو التدهور الذي حدث على المديونية الحكومية نتيجة للسياسات الموازنية الجارية ويقدم أيضاً تقييماً على المدى القدرة على تحمل العجز الحكومي، ويعرف هذا النوع من العجز بالعجز بدون فوائد لاستبعاده لجميع اعتمادات الفوائد، حيث يهدف هذا النوع من العجز على تحسين أو تدهور مديونية الحكومة نتيجة للسياسة الموازنية الجارية، ولكن ما يؤخذ على هذا المفهوم استبعاده لعنصر هام من عناصر العجز في الدول النامية وهو الفوائد المستحقة على الديون الخارجية والتي أصبحت تشكل عبئاً كبيراً على هذه الدول (دردوري، ديسمبر 2013، صفحة 116).

وهو الفرق بين العجز الجاري والفوائد على الديون المتعاقد عليها سابقاً.

الشكل رقم (1-1): أنواع العجز الميزانياتي

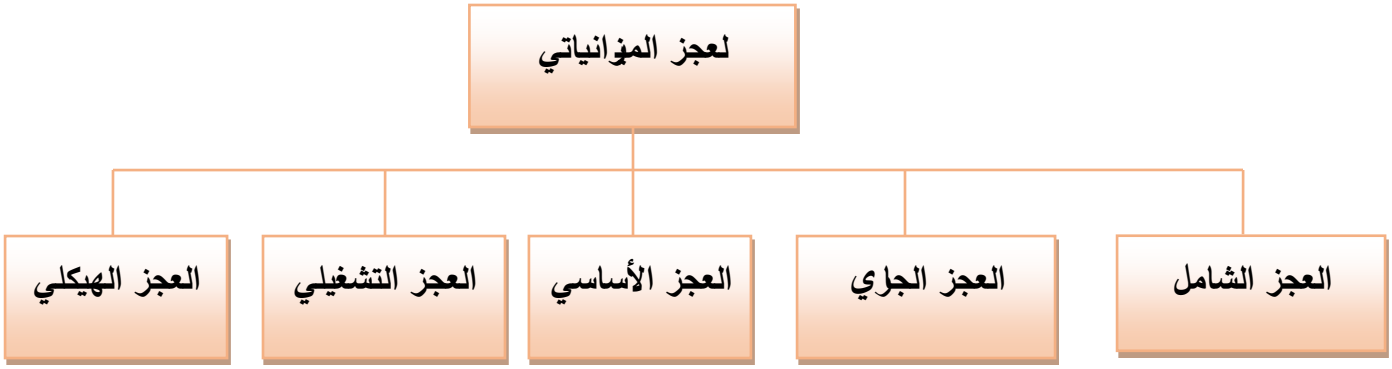

المصدر: دراسة بوحوش أسماء وصيد فاتح، بعنوان: " قياس وتحليل العلاقة بين عجز الموازنة والدين العام في الجزائر " (فاتح، 2023، صفحة 286)

- **المطلب الثالث: أسباب العجز الميزانياتي**

نُقرّ جميعًا بأن أحد العوامل الرئيسية وراء العجز المالي هو الاختلاف بين معدلات نمو النفقات العامة ومعدلات نمو الإيرادات العامة، حيث يُعزى كل منهما إلى أسباب خاصة تساهم في تفاقم مستوى العجز في الميزانية. وفيما يلي نذكر أبرز هذه الأسباب:

أولاً:زيادة النفقات العامة:

أ. الزيادة الطبيعية في عدد السكان واتساع إقليم الدولة:

- **زيادة عدد السكان:** إن الزيادة الطبيعية في السكان وما يترتب على ذلك من مسؤوليات على الدولة اتجاه المجتمع من توفير الحاجات الأساسية للمواطنين وإقامة المشاريع والمرافق العامة من طرق والمدارس والمستشفيات وكفاءة الع الصحية والتعليم وما يتطلبه ذلك من زيادة في الإنفاق من سنة لأخرى.
- **إتساع إقليم الدولة:** كما يؤدي اتساع إقليم الدولة بفعل عملية الإتحاد (ألمانيا اليمن...)، إلى زيادة ظاهرية في النفقات العامة للدولة الجديدة (العلا، 2003).

ب. زيادة الإنفاق العسكري:

يعد الإنفاق العسكري جزء من الإنفاق العام تقوم به من أجل الحفاظ على أمنها ضد أي خطر خارجي أو مواجهة خطر واقع لها فعلا أو لتسخير قوتها العسكرية لتحقيق أهداف توسعية ولا يقتصر على مخصصات الأجور والمستلزمات السلعية للقوات المسلحة فحسب، بل يشمل نفقات صفقات استيراد السلاح وتكاليف صيانة العتاد (صبرينة، 2013، صفحة 173).

ج. تدهور القيمة الشرائية:

من الأسباب الرئيسية المؤدية لتزايد الإنفاق العام هو تطور القوة الشرائية حيث يؤثر ذلك على الدولة عبر تزايد مشترياتها وكل مستلزماتها السلعية ففي هذه الحالة تحول للدولة المحافظة هلا نفس الإشباع قبل فترة التضخم فتمنحه الأفراد علاوة من أجل تعويض الاتفاق الذي طرأ على دخولهم الحقيقية إضافة إلى ذلك تزيد من مخصصات الدعم السلعي.

د. الأسباب الاجتماعية:

عادة ما تلعب الأسباب الاجتماعية دوراً بارزاً في زيادة المطالبة برفع وتحسين الخدمات العامة بحكم رغبة الأفراد في تطوير مستويات معيشتهم، وليس أمام الدولة سوى الرضوخ أمام الحاجات الجديدة للأفراد حسب ما ينص عليه أثر التفتيش لـ "بيوكوك_وايزمان"، إذ أن تطور الوعي الاجتماعي ساهم في زيادة الضغوطات على الدولة ومطالبتها بزيادة حجم نفقاتها لدعم الطبقات المتضررة، ضف إلى ذلك أن تبدل النمط الاستهلاكي لدى الأفراد يزيد من تنوع الحاجات ويستدعي المزيد من النفقات العامة خصوصاً مع تنامي نشاط العمل النقابي والتنظيم المهني (كريم، 2009-2010).

هـ. الأسباب السياسية:

تؤثر بعض العوامل السياسية في حجم النفقات العامة فتؤدي إلى زيادتها، ويمكننا في هذا المجال إدراج بعض العوامل الرئيسية والمتمثلة في "انتشار مبادئ الديمقراطية" حيث يترتب عليها زيادة الاهتمام بالطبقات محدودة الدخل، والمحرومة، والتكفل بالكثير من خدماتها، بالإضافة إلى "زيادة النفقات العسكرية" والذي يمثل إحدى الأسباب الأساسية لتزايد النفقات العامة في عصرنا الحاضر، ويعود ذلك إلى ظهور التكنولوجيا المتطورة في المجال العسكري، مما يؤدي إلى صرف مبالغ ضخمة من أجل الحصول على هذه التكنولوجيا المتطورة (عيساني، 2018).

و. اتساع نمو العمالة الحكومية:

تتميز العمالة في القطاع الحكومي بتزايد معدلات نمو ويها ر بالإضافة إلى تزايد نسبتها إلى إجمالي حجم التوظيف على مستوى الاقتصاد الوطني ككل وهو ما يؤثر على ارتفاع حجم النفقات الجارية من خلال زيادة الرواتب والأجور فعندها نتتبع موازنات الدولة نجد تسجل هائل في جانب نفقات التسهيل سببه هو الزيادة الكبيرة في المهجور نتيجة لنمو العمالة الحكومية فهذا النمو من الإنفاق يمثل سببا رئيسيا في زيادة الإنفاق بشكل عام واتساع حجم عجز الميزانية العامة بشكل خاص.

حيث زاد عدد الموظفين والعاملين في القطاع الحكومي، ولقد ترتب عن تزايد العمال والموظفين زيادة في الأجور والمرتبات وهذا ما أدى إلى النمو المتزايد في الإنفاق العام جراء نمو العمالة الحكومية (لحسن، 2013-2014، صفحة 106)؛

ثانيا: تراجع الإيرادات العامة:

أ. **قلة الإيرادات:**

فيما يتعلق بالإيرادات فإن العجز يحدث عندما تكون منخفضة للحد الذي لا يمكننا فيه تغطية النفقات العامة، ويحدث ذلك بسبب ما يلي (دردوري، ديسمبر 2013، الصفحات 106-107):

- ✓ زيادة حالة التهرب الضريبي الناتج عن اتساع حجم الاقتصاد الموازي من جهة، ولضعف كفاءة الإدارة الضريبية؛
- ✓ عدم تطور النظام الضريبي وجموده يساهم في إضعاف موارد الدولة السيادية فبقاء النظام الضريبي متخلفاً يؤدي إلى عدم استجابتها إلى زيادة ونمو الإيرادات مع الدخل القومي؛
- ✓ زيادة أهمية الضرائب على قطاع التجارة الخارجية وذلك لما للضرائب من مكانة هامة بالنسبة لقطاع التجارة الخارجية، حيث إنها لها وزناً نسبياً متزايداً بالنسبة للإيرادات العامة، ولكن مع عدم استقرار الأسعار وذلك ما يؤدي إلى نتيجة سلبية على جانب الإيرادات وبالتالي التأثير على الميزانية العامة للدولة؛
- ✓ كثرة الإعفاءات والمزايا الضريبية من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تقاعس نمو الإيرادات العامة، فهذه الإعفاءات تؤثر بدرجة كبيرة على إيرادات الموازنة العامة للدولة، فنلاحظ أنه عندما تقوم بجذب الاستثمارات الأجنبية تقدم لها الكثير من الامتيازات وأبرزها تكون على شكل إعفاءات ضريبية كبيرة، وهو ما يؤثر سلباً على إيرادات الدولة، وبالتالي اعتماد الدولة على تقديم هذه الإعفاءات غير المدروسة يؤدي إلى الضرر بإيراداتها السياسية (لحسن، 2013-2014، صفحة 126).

ب. **مشكلة المستحقات المالية المتأخرة الدفع:**

على بعض الخدمات المهمة التي تؤديها الدولة للمواطنين كإيصال الهاتف والمياه والكهرباء.

وفي دراسة العربي (2024) تم التطرق إلى أسباب العجز الميزانياتي، حيث بيّن أن هذا العجز يعود إلى مجموعة من العوامل، من بينها ما يرتبط بزيادة النفقات العامة، ومنها ما يتعلق بتراجع الإيرادات العامة (العربي، 2024):

ج. **زيادة النفقات العامة:** بعدما بدأت الدولة في التدخل في كل النواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فمع زيادة النشاط الاقتصادي للدولة تتزايد معه النفقات العامة، ومن هنا نتطرق لمعرفة أهم العوامل الاقتصادية التي تؤدي إلى زيادة معدل الإنفاق العام ومن أبرزها:

- ✓ زيادة تكاليف الدين العام ترفع حجم النفقات العامة.
- ✓ زيادة الدعم السلعي والإنتاجي، بجانب نمو الإنفاق العام على الاستهلاك.
- ✓ ارتفاع الإنفاق الحكومي.

- ✓ اتباع سياسة التمويل بالعجز من أجل تمويل التنمية.
- ✓ زيادة نسبة النفقات الموجهة للخدمات الاجتماعية مع تزايد معدلات العمالة الحكومية.
- ✓ **انخفاض معدل نمو الإيرادات العامة:** يعد من أبرز العوامل التي تتعلق بقصور الموارد العامة للدولة تلك النقاط:
- ✓ زيادة حالة التهرب الضريبي الناتج عن اتساع حجم الاقتصاد الموازي من ناحية، وضعف دور الإدارة الضريبية من ناحية أخرى.
- ✓ انخفاض حصيلة الضرائب نتيجة لتراجع مستويات الدخل وضعف النمو الاقتصادي، كذلك لكثرة الإعفاءات والمزايا الضريبية.

يعكس تحليل أسباب العجز الميزانياتي أن ارتفاع النفقات العامة نتيجة لزيادة السكان، وتوسع الإقليم، والإنفاق العسكري، وتدهور القوة الشرائية، والضغوط الاجتماعية والسياسية، ونمو العمالة الحكومية، جميعها تساهم في تفاقم العجز المالي. في المقابل، تراجع الإيرادات بسبب التهرب الضريبي، وضعف النظام الضريبي، وارتفاع الإعفاءات، وعدم الاستقرار في الضرائب على التجارة الخارجية، يحد من قدرة الدولة على تغطية النفقات. كما أن تراكم المستحقات المالية المتأخرة يعمق من الأزمة المالية ويزيد من تدهور الوضع المالي العام.

المبحث الثاني: آثار العجز الميزانياتي على الاقتصاد

- **المطلب الأول: الآثار الاقتصادية**

يؤثر العجز الميزانياتي بشكل مباشر على التوازن الاقتصادي الكلي من خلال عدة قنوات أظهرتها الدراسات:

- ✓ **التأثير على النمو الاقتصادي:** في بعض الحالات، قد يساهم استقلال البنك المركزي (الذي يُعد رد فعل لمواجهة العجز) في توجهات انكماشية تؤثر على النمو الاقتصادي، على الرغم من أن العلاقة بين استقلال البنك المركزي والنمو ليست دائماً واضحة (انظر: محمد، بدون سنة نشر).
- ✓ **استنزاف الموارد الحقيقية للأجيال القادمة:** يؤدي تراكم العجز إلى ما يُسمى "العجز الاقتصادي"، حيث تضطر الدولة للاقتراض لتمويل نفقاتها الجارية، مما يعني انتقال عبء المديونية وخدمتها إلى الأجيال القادمة، وهو ما يقلص من رفاهيتهم الاقتصادية المستقبلية.
- ✓ **ظاهرة المزاحمة:(Crowding Out)** عندما تتوجه الحكومة للسوق المحلي لتمويل العجز، فإنها ترفع الطلب على الأموال القابلة للإقراض، مما قد يؤدي لرفع أسعار الفائدة ومزاحمة القطاع الخاص في الحصول على التمويل اللازم للاستثمار، وهو ما يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي طويل الأمد(انظر: محمد، بدون سنة نشر، صفحة 303).
- ✓ **اختلال التوازن الخارجي (ميزان المدفوعات):** هناك ارتباط وثيق بين العجز المالي الداخلي والعجز في ميزان المدفوعات (فرضية العجز التوأم). فزيادة العجز تؤدي غالباً إلى زيادة الطلب المحلي بما في ذلك الطلب على الواردات، مما يضعف المركز المالي الخارجي للدولة (محمد، بدزن سنة نشر).

يُعد العجز الميزانياتي من الظواهر الاقتصادية التي لها انعكاسات مباشرة على الأداء الكلي للاقتصاد، حيث يؤثر على النمو، التشغيل، والاستقرار الاقتصادي.

من جهة، يمكن أن يساهم العجز في تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال زيادة الإنفاق الحكومي، خاصة إذا تم توجيهه نحو الاستثمار العمومي والبنية التحتية، وهو ما يؤدي إلى رفع الطلب الكلي وتحقيق النمو الاقتصادي على المدى القصير. فقد شهدت الجزائر خلال الفترة (1970–2016) سياسات مالية توسعية هدفت إلى دعم التنمية وزيادة التشغيل، حيث استُخدم العجز كأداة لتمويل المشاريع العمومية. (كمال، بدون سنة)

غير أن هذا التأثير الإيجابي يبقى مؤقتًا، إذ أن استمرار العجز يؤدي إلى اختلالات اقتصادية، من أبرزها (كمال، بدون سنة):

- ✓ **ارتفاع معدلات التضخم**: حيث يؤدي تزايد الإنفاق الحكومي إلى زيادة الطلب دون مقابل حقيقي في الإنتاج، مما يرفع الأسعار. وقد أثبتت الدراسة القياسية أن العجز في الجزائر يُعتبر ظاهرة تضخمية.
- ✓ **ضعف النمو الاقتصادي على المدى الطويل**: نتيجة تراكم الأعباء المالية وتراجع الاستثمارات المنتجة، خاصة مع انخفاض النفقات الاستثمارية كما حدث في الجزائر.
- ✓ **التأثير على التشغيل**: رغم أن العجز قد يساهم في خلق فرص عمل عبر المشاريع العمومية، إلا أن ضعف الاستثمار الإنتاجي يقلل من استدامة هذه الوظائف.

كما أن العجز قد يؤدي إلى اختلال التوازنات الاقتصادية الكلية، حيث يؤثر على العلاقة بين المتغيرات الأساسية مثل الناتج، الاستهلاك، والاستثمار، ويُضعف قدرة الاقتصاد على تحقيق استقرار طويل الأمد.

يظهر أن العجز الميزانياتي له آثار اقتصادية متعددة، إذ يمكن أن يعزز النمو القصير الأمد من خلال الإنفاق الحكومي، لكنه يسبب اختلالات طويلة الأمد مثل ارتفاع التضخم وضعف النمو والاستدامة الاقتصادية، بالإضافة إلى تأثيره السلبي على التوازن الخارجي والقدرة على توفير فرص العمل المستدامة. لذلك، يتطلب التحكم في العجز ميزانية متوازنة لضمان استقرار النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

- **المطلب الثاني: الآثار المالية والنقدية**

تعتبر العلاقة بين العجز المالي والسياسة النقدية علاقة "تبعية" في كثير من الأحيان، وتظهر آثارها كما يلي:

أولا: توسع القاعدة النقدية (الإصدار النقدي): في حالة غياب أسواق مالية متطورة، تلجأ الحكومة للبنك المركزي لتمويل العجز. هذا التمويل يترجم مباشرة إلى زيادة في "النقود عالية القوة" أو القاعدة النقدية، مما يؤدي إلى زيادة المعروض النقدي بشكل لا يتناسب مع النمو الحقيقي في الإنتاج (انظر: محمد، بدون سنة نشر، صفحة 305).

ثانيا: الضغوط التضخمية: يعتبر التضخم أثراً نقدياً حتمياً للتمويل بالعجز فكلما زادت نسبة تمويل العجز عبر الإصدار النقدي، زادت معدلات التضخم، مما يؤدي لتآكل القوة الشرائية للعملة الوطنية (محمد، بدزن سنة نشر، صفحة 2).

ثالثا: تقويض استقلالية البنك المركزي: يفرض العجز المزمن قيوداً على البنك المركزي، حيث يضطر لتكييف السياسة النقدية لتلبية احتياجات الخزينة العامة بدلاً من التركيز على هدفه الأساسي وهو استقرار الأسعار، وهو ما يُعرف بـ "الهيمنة المالية" على السياسة النقدية (انظر: محمد، بدون سنة نشر، صفحة 306).

رابعا: التأثير على سعر الصرف: العجز المالي الكبير يؤدي إلى فقدان الثقة في العملة المحلية، وزيادة التضخم تؤدي لتدهور القيمة التعادلية للعملة أمام العملات الأجنبية، مما يضغط على الاحتياطيات النقدية (محمد، بدزن سنة نشر، صفحة 4).

ويترتب أيضا عن العجز الميزانياتي مجموعة من الآثار المالية والنقدية التي تمس توازنات المالية العامة واستقرار النظام النقدي:

أولاً: الآثار المالية

يؤدي العجز إلى زيادة الحاجة إلى التمويل، مما يدفع الدولة إلى اللجوء إلى:

- ✓ الاقتراض الداخلي والخارجي
- ✓ تراكم الدين العام

وهذا يخلق عبئًا إضافيًا يتمثل في خدمة الدين (الفوائد)، ويؤثر على الموارد المالية المستقبلية للدولة.

كما أن طريقة تمويل العجز تلعب دورًا مهمًا في تحديد طبيعة آثاره، حيث تختلف النتائج بين التمويل غير التضخمي (كالاقتراض) والتمويل التضخمي (الإصدار النقدي) (محمد ح.، 2018).

ثانياً: الآثار النقدية

تظهر الآثار النقدية بشكل أوضح عندما يتم تمويل العجز عن طريق الإصدار النقدي أو التوسع في الائتمان، ومن أهم هذه الآثار:

أ. زيادة الكتلة النقدية

- يؤدي تمويل العجز عن طريق البنك المركزي إلى خلق نقود جديدة دون مقابل إنتاجي ⟵ارتفاع السيولة في الاقتصاد

وقد أكدت الدراسة أن هناك علاقة سببية من العجز إلى نمو النقود ثم إلى التضخم. (كمال، بدون سنة)

ب. التضخم

- يعتبر من أخطر آثار العجز
- يحدث نتيجة زيادة عرض النقود بشكل يفوق نمو الناتج

حيث أن التمويل التضخمي للعجز يؤدي مباشرة إلى ارتفاع الأسعار (محمد ح.، 2018).

ج. تدهور قيمة العملة

- فقدان النقود لوظيفتها كمخزن للقيمة
- اتجاه الأفراد إلى العملات الأجنبية

مما يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف للعملة الوطنية (محمد ح.، 2018).

د. الهيمنة المالية على السياسة النقدية

- عندما يصبح البنك المركزي مضطرًا لتمويل العجز⟵يفقد استقلاليته

وقد بيّنت الدراسة أن العجز في الجزائر أدى إلى **هيمنة مالية** أثرت على فعالية السياسة النقدية (كمال، بدون سنة).

تُظهر العلاقة بين العجز المالي والسياسة النقدية طبيعة تبعية واضحة، حيث أن تمويل العجز من خلال إصدار النقد يؤدي إلى توسع القاعدة النقدية وارتفاع معدلات التضخم، مما يعرض استقرار العملة والنظام المالي للخطر. كما أن الاعتماد على التمويل التضخمي يفرض ضغوطًا على البنك المركزي ويقيد استقلاليته، الأمر الذي يؤثر سلبًا على سعر الصرف وموارد الدولة. ومن النتائج المترتبة على ذلك تراكم الديون وخدمة الفوائد، بالإضافة إلى تأثيرات نقدية تتمثل في زيادة الكتلة النقدية وتدهور قيمة العملة، وهو ما يعوق استدامة التوازن الاقتصادي.

مما سبق يتضح أن العجز الميزانياتي له آثار مزدوجة، إذ يمكن أن يكون أداة لتحفيز الاقتصاد على المدى القصير، لكنه في المقابل يشكل مصدرًا لاختلالات اقتصادية ومالية خطيرة على المدى الطويل، خاصة إذا تم تمويله بطرق تضخمية.

- **المطلب الثالث: العلاقة بين العجز والتضخم والنمو**

إن موضوع العلاقة بين عجز الموازنة والتضخم، جاء بكم كبير من الدراسات لتوضيح هذه العلاقة على المستويين النظري والتطبيقي:

أولا: على المستوى النظري:لقد أقرت النظرية النقدية وعلى رأسهم"**Friedman, 1968**"بأن التضخم عبارة عن ظاهرة نقدية بحتة، تحدث نتيجة قيام البنوك المركزية بإصدار النقود بمعدلات تفوق الطلب عند مستوى الأسعار الحالية، والذي يخلق طلباً إضافياً عند الجمهور في سوق السلع فترتفع بذلك الأسعار، فالسلطة النقدية تنتهج طريقة تمويل العجز من خلال الزيادة في عرض النقود (تسييل العجز)، فالعجز الممول بخلق النقود يعد تضخمياً، أما العجز الممول بإصدار الأوراق الحكومية (سندات، أذونات) فهو ليس بالضرورة كذلك، بل يعتمد على توجهات السلطة النقدية، فإذا استهدفت إبقاء معدلات الفائدة منخفضة فالتمويل باستخدام الأوراق الحكومية يكون تضخمياً، إذن فعملية تسييل العجز تأخذ بمضامين القيود التي تواجه موازنات السلطتين المالية والنقدية، فينتج "إيرادات من خلق النقود"؛

في ضوء ما سبق جادل"**Sargent and Wallace, 1981**"بأنه وتحت ظروف محددة، لا يمكن الاستمرار في إدارة السياسة النقدية دون الأخذ بالاعتبار مسار نمو النفقات الحكومية وهيكل الضرائب، فالحكومة مقيدة بطلب الجمهور على سنداتها المصدرة نسبة إلى حجم الاقتصاد، وبمعدل الفائدة لهذه السندات، فإذا كانت السلطة المالية المحددة لحجم الإيرادات التي يجب تحصيلها من خلال مبيعات السندات من خلق النقود، فالسلطة النقدية تعمل على خلقها لتمويل الفرق بين تلك الإيرادات المطلوبة لتمويل العجز وقيمة السندات الممكن بيعها للجمهور، وفي نهاية المطاف سيؤدي اعتماد الحكومة على تسييل عجز الموازنة إلى حدوث التضخم، الذي يرتبط عموماً مع التوسع النقدي، وبارتفاعه سيؤدي إلى زيادة في الإنفاق العام ولكن بدون زيادة مماثلة في الإيرادات، مما ينجم عنه عجز في الموازنة؛ بالمقابل يرى"**Darby, 1984**"بأن ما طرحه سيرجنت ووالس، غير صحيح كدليل لفهم السياسة النقدية التي تدار بصورة مستقلة عن السلطة المالية، حيث وضع تحليلاً استنتج من خلاله أن تمويل مدفوعات الفائدة المتزايدة بإصدار المزيد من الدين الحكومي يتسق مع الحالة التوازنية طويلة الأجل للاقتصاد. من جانبهم جادل" **Miller and Sargent, 1984**"بأن معدل الفائدة الحقيقي ليس ثابتاً، وإنما يتزايد مع ارتفاع نسبة السندات الحكومية إلى القاعدة النقدية، وحيث إن الدلائل التاريخية تشير إلى تزايد العجز، فإن احتمالية تسييله مستقبلاً بشكل كامل (تمويله من خلال خلق النقود فقط) تبقى قائمة ومثيرة للقلق (محمد ش.، 2012).

من وجهة النظر الكينزية ترى أن زيادة المخزون الحقيقي من السندات (لتمويل العجز) يحفز القطاع الخاص على زيادة الاستهلاك من السلع والخدمات وبالتالي زيادة الطلب على النقود لغرض التبادل مما يؤدي إلى حدوث التضخم (عميري، 2010، صفحة 89). أما"**Barro, 1989**"فيجادل بأن عجز الموازنة لا علاقة له بالتضخم، فعجز الموازنة الحالي يعني وجود تخفيضات ضريبية حالية وضرائب مستقبلية معادلة لها، وبالتالي لن يرتفع استهلاك القطاع الخاص، وتبعاً لذلك لا وجود لتأثير الطلب الكلي على معدلات الفائدة أو الأسعار (محمد ش.، 2012، صفحة 121).وعليه فإن للعلاقة (العجز، التضخم) ثلاث احتمالات هي (Kanchan Datta، July-December, 2011):

- ✓ يمكن لعجز الموازنة تحفيز التضخم.
- ✓ يمكن للتضخم أن يؤثر على عجز الموازنة.
- ✓ لا توجد علاقة بين هذين المتغيرين.

ثانيا:على المستوى التطبيقي: كما هو الحال بالنسبة للبعد النظري، لا يوجد إجماع بخصوص اتجاه العلاقة بين التضخم والعجز، وهذا ما تظهره الدراسات التجريبية المبينة في الجدول أدناه .

جدول رقم (1-1): أمثلة لأهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع العلاقة بين عجز الموازنة والتضخم.

الباحث (السنة)	عنوان الدراسة	الهدف من الدراسة	المنهج/الأداة	هم النتائج
M Solomon and WA de Wet (2001-1967)	تأثير عجز الموازنة على التضخم (حالة زامبيا خلال الفترة)	كشفت علاقة العجز بالتضخم وحددت العلاقة السببية بينهما باستخدام أسلوب التكامل المشترك	استخدام التكامل المشترك	سبب تسجيل العجز في الميزانية هو العجز الناتج عن آثار تضخمية كبيرة وتذبذبات في عجز الميزانية
جمال الدين عيسى و زرزوني وهيبا ماهي (2007-1990)	العلاقة بين عجز الميزانية والتضخم	تهدف الورقة إلى معرفة طبيعة العلاقة بين التضخم والعجز في المدى القصير	تحليل اقتصادي	أظهرت الدراسة أن تقلب عجز الميزانية له تأثير سلبي على التضخم
عاصم إدريس آغا وعبد السلام سعد (2006)	تحليل تجريبي للاختلالات المالية والتضخم في باكستان خلال الفترة (1973-2003)	البحث في العلاقة بين التضخم والمؤشرات المالية في المدى الطويل باستخدام التكامل المشترك	التحليل التجريبي والتكامل المشترك	القطاع المالي هو السبب في تفسير حركة الأسعار
Catao and Terrones (2003)	العجز المالي والتضخم في 107 بلد نامي خلال الفترة (1960-2001)	تعد هذه الورقة أولى التي تقيس هذه العلاقة في ضوء بيانات أوسع وتضع نماذج حديثة	تحليل بيانات مقطعية وزمنية	توجد علاقة إيجابية قوية بين عجز الميزانية والتضخم في البلدان ذات التضخم المرتفع، وتكون ضعيفة في الاقتصادات ذات التضخم المنخفض
Vieira (2000)	العلاقة بين العجز المالي والتضخم في ستة اقتصادات أوروبية	فحص العلاقة بين العجز المالي والتضخم	تحليل اقتصادي قياسي	توجد علاقة طويلة الأجل بين التضخم والعجز في بعض البلدان، بينما لا توجد في أخرى
Kivilcim Metin (1998)	العلاقة بين عجز الموازنة والتضخم في تركيا	تحليل العلاقة السببية عبر اختبار الاقتصاد الكلي من خلال تحليل النموذج الهيكلي	تحليل اقتصادي قياسي	تبين أن العجز المالي كان العامل الرئيسي في التضخم في تركيا

Choudhury & Parai (1991)	العجز في الميزانية والتضخم (1973-1988)	استخدام نموذج التوقعات التكيفية لدراسة أثر عجز الموازنة على التضخم في مصر	نموذج التوقعات التكيفية	وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لعجز الميزانية على عرض النقود وبالتالي على التضخم
Lozano (2008)	العلاقة قصيرة وطويلة الأجل بين عجز الموازنة والتضخم في كولومبيا	تحليل هذه العلاقة باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (VECM)لبيانات ربع سنوية لمدة 25 سنة	نموذج VECM	وجود علاقة قوية بين التضخم ونمو النقود من جهة، وبين عرض النقود والعجز المالي من جهة أخرى

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على:

1. Kanchan Datta, Chandan Kumar Mukhobadhyay, **RELATIONSHIP BETWEEN BUDGET DEFICIT AND INFLATION – AN ECONOMETRIC STUDY OF INDONESIA**, International Journal of Economic Issues, Vol. 4, No. 2 (July-December 2011).
2. M Solomon and WA de Wet, **The Effect of a Budget Deficit on Inflation**: **The Case of Tanzania** (**1967–2001**), SAJEMS NS Vol 7 (2004) No 1 101, Pretoria.
3. Jamaleddin Mohseni Zonuzi, Mahnaz S. Hashemi Pourvaladi, Nasrin Faraji, **The Relationship between Budget Deficit and Inflation in Iran** (**1997–2007**), Iranian Economic Review, Vol. 15, No. 28, Winter 2011.
4. وليد محمد شوافقة، "**العجز في الموازنة الحكومية وعرض النقود والتضخم: دراسة حالة الأردن للفترة (1970–2009)**"، مجلة المنارة، المجلد 18، العدد 1، 2012، ص ص 120-121.

يُظهر هذا الجدول مجموعة من الدراسات التطبيقية التي تناولت العلاقة بين عجز الميزانية والتضخم في سياقات اقتصادية مختلفة، حيث يتضح وجود اتجاه عام يؤكد على وجود علاقة ارتباط وتأثير متبادل بين المتغيرين. فقد بينت أغلب الدراسات، مثل دراسة *Catao and Terrones (2003)* و*Kivilcim Metin (1998)*، أن عجز الميزانية يُعد من العوامل الأساسية المساهمة في ارتفاع معدلات التضخم، خاصة في الدول التي تعاني من اختلالات اقتصادية وهيكلية. كما تشير النتائج إلى أن هذه العلاقة تكون أكثر وضوحًا وقوة في الاقتصادات النامية أو التي تعرف معدلات تضخم مرتفعة، في حين قد تكون ضعيفة أو غير مستقرة في الاقتصادات المتقدمة.

من جهة أخرى، توضح بعض الدراسات وجود اختلاف في طبيعة العلاقة من حيث المدى الزمني، حيث أكدت دراسات مثل *Vieira (2000)* و*Lozano (2008)* على وجود علاقة طويلة الأجل بين العجز والتضخم، مقابل تباينها في المدى القصير. كما أن اختلاف المناهج المستخدمة، كالتكامل المشترك ونماذج تصحيح الخطأ، يعكس تنوع المقاربات التحليلية لفهم هذه العلاقة. وعليه، يمكن الاستنتاج أن عجز الميزانية يمثل أحد المحددات الرئيسية للتضخم، غير أن تأثيره يظل مرتبطًا بظروف كل اقتصاد، وبالسياسات النقدية والمالية المتبعة.

تُظهر الدراسات النظرية والتطبيقية أن العلاقة بين عجز الموازنة والتضخم تتسم بالتعقيد، حيث يؤكد العديد من الباحثين أن تسييل العجز من خلال إصدار النقود يساهم في زيادة التضخم، خاصة في الاقتصادات ذات التضخم المرتفع، بينما يعتقد آخرون أن العلاقة غير حتمية وتتأثر بعوامل أخرى كالسياسات المالية والنقدية. كما أظهرت الأبحاث التجريبية تباين النتائج بين البلدان واختلاف الاتجاهات، حيث تؤكد بعض الدراسات وجود علاقة طويلة الأجل بين العجز والتضخم، بينما يرى آخرون أن العلاقة غير ثابتة أو ضعيفة في بعض الحالات. وبناءً عليه، فإن فهم تأثير عجز الموازنة على التضخم يتطلب تحليل سياق كل اقتصاد من ناحية السياسات
وتوجهات السلطات.

الخلاصة:

تناول هذا الفصل مفهوم العجز الميزانياتي من خلال استعراض التعريفات المختلفة التي ركزت على الأبعاد التقليدية والمحاسبية والاقتصادية والاجتماعية لهذا المفهوم. بينت الدراسة أن العجز هو الفارق السلبي بين النفقات والإيرادات الحكومية، ويحدث نتيجة لعدة أسباب تشمل زيادة النفقات العامة، وتراجع الإيرادات، وتدهور قيمة العملة، وضغوط اجتماعية وسياسية، وارتفاع تكاليف الدين العام، بالإضافة إلى تزايد الإنفاق العسكري والإنفاق على الخدمات الاجتماعية. كما استعرض الفصل أنواع العجز المتمثلة في العجز التقليدي، الجاري، التشغيلي، الهيكلي، والأصلي، موضحاً أن لكل نوع منه خصائصه وأسبابه وآثاره الخاصة على الاقتصاد. وأكدت الدراسات أن للعجز الميزانياتي آثاراً متعددة تتمثل في تأثيراته على النمو الاقتصادي، والتضخم، واستدامة الدين العام، واستقرار سعر الصرف، وقابلية السياسة النقدية للتفاعل معه. وأخيراً، أظهرت الأبحاث أن العلاقة بين العجز والتضخم تتسم بالتعقيد، حيث يمكن أن يكون العجز محفزاً للتضخم في بعض الظروف، أو غير مؤثر في حالات أخرى، وذلك يتوقف على السياسات المالية والنقدية المعتمدة وظروف كل اقتصاد على حدى. ومن هنا، تبرز أهمية إدارة العجز بشكل متوازن لضمان استقرار النمو الاقتصادي

والحفاظ على استدامة المالية العامة.

الفصل الثاني

الخزينة العمومية وآليات تمويل العجز الميزانياتي

تمهيد:

يهدف هذا الفصل إلى إبراز الدور المحوري للخزينة العمومية في تسيير المالية العامة للدولة، باعتبارها الجهاز المركزي المسؤول عن تنفيذ العمليات المالية وضمان التوازن بين الإيرادات والنفقات، إضافة إلى استعراض أهم الآليات التي تعتمد عليها في تمويل العجز الميزانياتي في ظل تزايد الضغوط المالية وتنوع مصادر التمويل.

من أجل الإحاطة بهذا الموضوع، يسلط هذا الفصل الضوء على مبحثين أساسيين؛ حيث خُصص **المبحث الأول** لتناول الإطار المفاهيمي للخزينة العمومية عبر استعراض تعريفاتها المتنوعة ووظائفها الأساسية وهيكلها التنظيمي . بينما ركز **المبحث الثاني** على دراسة مختلف الوسائل والآليات التي تعتمدها الخزينة لتمويل العجز الميزانياتي، بدءاً من التمويل الجبائي والاقتراض وصولاً إلى التمويل غير التقليدي .وبذلك يوفر الفصل رؤية متكاملة تربط بين الدور المؤسسي للخزينة وبين أدواتها التطبيقية في إدارة الفجوات المالية وتحقيق التوازن المالي للدولة.

المبحث الأول: الخزينة العمومية – المفهوم والوظائف

لقد واجهت الخزينة العمومية العديد من الصعوبات في تحديد مفهومها، الأمر الذي دفع بعض الفقهاء في مجالات القانون والاقتصاد والمالية إلى محاولة وضع تعريف لهذا المصطلح. ومع ذلك، قبل استعراض آراء الفقهاء، من المهم التساؤل عما إذا كانت هناك تعريفات للخزينة موجودة في النصوص القانونية التي تتعلق بالسلطة الإدارية وأنشطتها المختلفة.

المطلب الأول: تعريف الخزينة العمومية

أولا: التعريف الأول (القانوني):

الخزينة العمومية هي هيئة مالية وطنية ليس لها الشخصية المعنوية مكلفة بتحقيق الفعل المالي والحركة المالية للدولة والهيئات العمومية الأخرى وذلك عن طريق تحصيل الإيرادات ودفع النفقات بالإضافة إلى عمليات الخزينة، كما أنها العون الذي يقوم بتنفيذ الميزانية العامة للدولة وميزانية الهيئات المحلية والمؤسسات العمومية ذات طابع إداري (منصورية، 2023).

"ان التشريع الجزائري المتعلق بالسلطة الإدارية، لاسيما التشريع المالي و المحاسبي المطبق على الهيئات العمومية قد اشار في محتواه الى الخزينة دون تحديد مفهومها و طبيعتها القانونية فعلى سبيل المثال، نصت المادة (1) من القانون 63-198 المؤرخ في 8/6/1963 المعدل المتمم على انشاء وكالة قضائية للخزينة لدى وزير المالية مكلفة بتمثيل الدولة أمام القضاء العادي سواء كانت مدعية أو مدعى عليها لأسباب خارجية عن الضرائب و الأملاك (الحليم، 2016/2017).

كما نصت المادة (62) من القانون 84-17 المؤرخ في 7/7/1984 المتعلق بقوانين المالية على ان الخزينة العمومية تقوم بتنفيذ تحت مسؤولية الدولة لعمليات الخزينة كإصدار وتسديد القروض والقيام بعمليات إيداع لحساب مراسلي الخزينة (الحليم، 2016/2017).

كما اشارت المادة (53) من القانون رقم 90-21 المؤرخ في 15/08/1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية الى ان الخزينة العمومية تقوم بتقديم اموال ضرورية لسد العجز في الصندوق او باقي الحساب على عاتق المحاسب العمومي (الحليم، 2016/2017).

تنص المادة (13) من القانون ذاته على أن الخزينة العمومية تتولى تنفيذ العمليات المنصوص عليها في المواد 10 و11 و12 المتعلقة بالهيئات والجماعات العمومية المشار إليها في المادة الأولى من هذا القانون.

أما المادة (05) من القانون رقم 91-02 المؤرخ في 8 يناير 1991، والمتعلقة بالقواعد الخاصة المطبقة على بعض أحكام القضاء، فقد أشارت إلى إمكانية استلام المدينين للمبالغ المستحقة لديهم لدى الخزينة العمومية، وذلك وفقاً للشروط المنصوص عليها في المادة (06) وما يليها، بالنسبة للأشخاص المستفيدين من الأحكام القضائية التي تتضمن إدانة الدولة، الجماعات المحلية، أو المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري.

ونصت المادة (88) من الامر رقم 95-20 المؤرخ في 17/07/1995 المتعلق بمجلس المحاسبة على ان تعتبر مخالفات لقواعد الانضباط الميزاني والمالي والأخطاء والمخالفات التي تكون خرقا صريحا للأحكام التشريعية والتنظيمية التي تسري على استعمال وتسيير الاموال العمومية او الوسائل المادية وتلحق ضررا بالخزينة العمومية أو بهيئة عمومية أخرى. (الحليم، 2016/2017، صفحة 9)"

كما ورد مصطلح "الخزينة" في المرسوم التنفيذي رقم 95-54 المؤرخ في 15 فبراير 1995، الذي حدد صلاحيات وزير المالية، وكذلك في المرسوم التنفيذي رقم 07-364 المؤرخ في 28 نوفمبر 2007، والمتعلق بتنظيم الإدارة المركزية في وزارة المالية. بالإضافة إلى ذلك، نجد النصوص في المرسوم التنفيذي رقم 03-40 المؤرخ في 19 يناير 2003، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 91-129 المؤرخ في 11 مايو 1991، الذي ينظم صلاحيات المصالح الخارجية للخزينة، وأيضًا في القرار الوزاري الصادر في 7 سبتمبر 2005.

علاوة على هذه النصوص، توجد العديد من النصوص المتفرقة التي أشارت إلى "الخزينة العمومية" دون تقديم تعريف دقيق لها، إلا أنها بينت وظائفها وصلاحياتها وتنظيمها، مما ترك مهمة تحديد مفهومها للمجهودات الفقهية، وسنقوم لاحقًا باستعراض الآراء والتفسيرات ذات الصلة.

ثانيا: التعريف الثاني (المالي والاقتصادي):

الخزينة العمومية هي مؤسسة مالية تضمن الحفاظ على التوازن النقدي والمالي بموجب عمليات الصندوق والبنك كما تقوم بممارسة النشاط الوصائي وتمويل الاقتصاد (منصورية، 2023، صفحة 15).

أما الدكتور قبطان محمد قد تولى تعريف الخزينة العمومية على أساس الجمع بين المعيار العضوي والمعيار المادي في كتابه "الخزينة العمومية"، حيث قال " أن الخزينة العمومية هي هيئة لا تتمتع بالشخصية المعنوية تضم مجموع المصالح المالية للدولة والجماعات العمومية التي تربطها وحدة الصندوق ومكلفة بتنفيذ ميزانية الدولة والجماعات العمومية وتنظيم الاقتصاد عن طريق التدخلات الظرفية وفي سياق تعميق هذا التعريف أضاف أن مصطلح الخزينة يتضمن عدة معاني فقد يقصد به الأموال المخصصة لدفع النفقات العمومية أو الصندوق الذي تحفظ فيه هذه الأموال أو الإدارة المكلفة بجمع هذه الأموال وتحد بكيفية استعمالها ويضيف أيضاً أنه " لا يجب الخلط بين مصطلح الخزينة العمومية ومصطلح الخزانة (الأموال) الذي يتضمن بدوره عدة مفاهيم منه (الحليم، 2016/2017، صفحة 11).

نشاط إدارة الخزينة يتجلى في تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات، أو من خلال الموارد المالية المكلفة بتنفيذ هذه الوظيفة، أو إدارة موارد الصندوق بشكل فعال.

ثالثا: التعريف الثالث:

الخزينة العمومية هي مصلحة تابعة للدولة، تحفظ طبقاً لقانون المالية لحساب الدولة والجماعات الإدارية أخرى، عمليات الخزينة والبنك التي يطبقها التسيير المالي العمومي ومطبق على مجموع النشاطات المالية تحت وصايا الدولة (منصورية، 2023، صفحة 15).

أما الأستاذ علي ساعد فإنه عرف الخزينة في كتابه قانون المحاسبة العمومية بأنها مرفق عمومي تابع للدولة لا يتمتع بالشخصية المعنوية مكلف بتنفيذ العمليات المالية والميزانية لجمع الهيئات العمومية (الحليم، 2016/2017، صفحة 12).

يرى أحد الكتاب الفرنسي جون ايفاس كابيل "أن الخزينة العمومية هي الهيئة الأخيرة التي تصدر النقد وهي العون المالي للدولة وصندوقها لأنها تقوم بتحصيل الإيرادات العمومية (كالضرائب) وتنفيذ النفقات العمومية (كدفع الرواتب) وكذلك تتصرف كبنك الدولة.

كما يرى الكاتب جاك برانجي أن "الخزينة هي مصلحة تضمن تطبيق من حيث الزمان والمكان الإيرادات العمومية على النفقات العمومية " ويضيف أن الخزينة باعتبارها " مرفق عمومي مجرد من الشخصية فإنها مكلفة في نفس الوقت بالوظائف الإدارية المالية والوظائف المصرفية (الحليم، 2016/2017، صفحة 12).

ويتابع أيضاً أن " الخزينة مكلفة بالتنفيذ المادي لعمليات الإيرادات والنفقات المحددة في قانون المالية السنوي. كما اعتبر بعض الكتاب أن " الخزينة هي مجموع الصناديق العمومية المشكلة لكيان مالي وحيد (وحدة الصندوق) (الحليم، 2016/2017، صفحة 12).

رابعا: التعريف الرابع:

هي مصلحة حكومية تسير ميزانية الدولة أي إيرادات الحكومة ونفقاتها. من خصائصها كالتالي (منصورية، 2023، صفحة 15):

منشأة عامة مكلفة بتسيير ميزانية الدولة.

- مصلحة تابعة للدولة، تقوم بالتشخيص المالي للدولة.

كما تعتبر الخزينة العمومية مسؤولة عن تسيير الأمور المالية فهي أقوى كيان إداري في الوزارة المالية. و تعرف الخزينة العمومية كذلك بأنها مصلحة تابعة للدولة ولا تتميز بالاستقلال المالي (الحليم، 2016/2017، صفحة 12).

وهي عبارة عن وحدة مالية Unité Financièreوليست مؤسسة مالية. ويرى Lifant Bergerعلى أنها طرف وممول للدولة وهذه ضمن وظائف الخزينة (الحليم، 2016/2017، صفحة 12):

- **فهي صرف الدولة:** فهي تقوم بتنفيذ عمليات الميزانية، إبرام القروض مع الجمهور وإقرار التوازن الحسابي.
- **ممول للدولة:** كانت الخزينة تتدخل في العمليات المالية منذ استقلال الجزائر ويظهر ذلك من خلال قوانين المالية المتعاقبة خلال تلك الفترة، عملت كبنك تقرض وتقترض.

التعريف الخامس (التعاريف الفقهية):

حاول بعض الفقهاء في المالية والاقتصاد والقانون إعطاء تعريف للخزينة العمومية ومن بين هذه المحاولات نذكر التعاريف التالية (الحليم، 2016/2017، صفحة 10):

أولاً: ويرى الأستاذ شاكر القزويني فإن الخزينة هي اصطلاح يقصد به حسابات الدولة التي تسجل وارداتها (كالضرائب وغيرها) ومصروفها كالرواتب وغيرها. ويطلق عليها أيضاً اسم "الجهة المكلفة بمسك تلك الحسابات" وهكذا فإن الخزينة

هي "منشأة عامة مكلفة بتسيير خزانة (أي مالية) الدولة" "Trésorerie". ويضيف نفس الكاتب أن الخزينة هي الهوية "الهوية المالية للدولة" ومن الطبيعي أن يكون تطورها مرتبط بتطور الدولة "وهي لا تتعامل بالنقد بصفة أساسية وإنما بالكتابة (نقود كتابية) أي دورها بالأساس هو محاسبي.

ثانياً: ويرى الأستاذ جلبارا ورسوني أن مفهوم الخزينة يصعب تحديده ولا يمكن إعطاء تعريف شامل، ولكن يمكن القول أنه من الناحية القانونية لا يمكن تمييز الخزينة عن الدولة، ولكن هي الدولة في مظهرها المالي فهي مقرضة مدنية، ومسيرة للأموال العمومية. ويضيف الكاتب أيضاً أن الخزينة تتميز من الناحية العضوية والمادية بوجود عدد من المصالح الموضوعة تحت سلطة وزير المالية يساعدها عدد من الهيئات تسمى مراسلي الخزينة.

ثالثاً: أما الأستاذ باسكال بيرتوني فإنه يرى في كتاب المالية العمومية أن الخزينة العمومية لا تتمتع بشخصية قانونية متميزة عن شخصية الدولة، بل هي عبارة عن مصلحة تابعة للدولة تتصرف بصفتها كأمين صندوق وبصفتها بنكاً وهي تتضمن التوازنات النقدية والمالية الكبرى.

رابعاً: ويرى الدكتور محمود إبراهيم الوالي في كتابه علم المالية العامة "أن الخزينة العامة هي حلقة الاتصال بين التحصيل والصرف ففيها تتجمع الإيرادات ومنها تخرج المبالغ اللازمة لدفع النفقات وهي تتبع وزارة المالية ومهمتها مزدوجة:

- تحصيل الإيرادات وإنفاق المصروفات باسم الدولة من جهة.
- والتوفيق بين عمليات التحصيل وعمليات الصرف والعمل على أن تكون بها المبالغ اللازمة لمقابلة أوامر الصرف في حينها من جهة أخرى. والخزينة عند قيامها بمهمتها الثانية قد تجد نفسها مضطرة إلى دفع نفقات قبل جباية ما يقابلها من الإيرادات وحينئذٍ تلجأ إلى عمليات الخزانة أي الحصول على الأموال اللازمة لتغطية هذا الإنفاق وأهم تلك العمليات:
  - الاقتراض من البنك المركزي أو غيره من البنوك لمدة لا تتجاوز السنة المالية.
  - إصدار سندات الخزينة.
  - سحب المبلغ من المال الاحتياطي إذا كان هناك احتياطي.

من خلال استقراء التعريفات القانونية والاقتصادية والفقهية لمفهوم الخزينة العمومية، يتضح لنا كباحثين أن هذا المفهوم يتسم بتعدد أبعاده وصعوبة حصره في تعريف واحد جامع، وهو ما يعكس طبيعته المركبة داخل بنية الدولة الحديثة. فالتعريف القانوني ركّز أساسًا على الوظيفة التنفيذية للخزينة باعتبارها أداة لتجسيد العمليات المالية المنصوص عليها في التشريع، دون منحها شخصية معنوية مستقلة، وهو ما يؤكد تبعيتها العضوية للدولة. في المقابل، أبرزت المقاربات الاقتصادية والمالية دورها الديناميكي في تحقيق التوازن النقدي وتمويل الاقتصاد، بما يجعلها فاعلًا محوريًا في السياسة المالية وليس مجرد جهاز تقني للتنفيذ. أما التعاريف الفقهية فقد حاولت التوفيق بين هذين البعدين، معتبرة الخزينة تعبيرًا عن ''الهوية المالية للدولة'' وآلية لربط تدفقات الإيرادات بالنفقات ضمن إطار وحدة الصندوق. وعليه، يمكن القول إن الخزينة العمومية ليست مجرد مرفق إداري أو حسابات مالية، بل هي نظام متكامل يجمع بين الوظيفة المحاسبية، والدور الاقتصادي، والبعد القانوني، مما يفرض على الباحث التعامل معها كمفهوم تحليلي متعدد المستويات يعكس تداخل الوظائف المالية للدولة وتطورها.

المطلب الثاني: مهام ووظائف الخزينة العمومية

أولا: مهام الخزينة العمومية

نستطيع حصر مهام الخزينة العمومية في النقاط التالية :

أمين صندوق الدولة: تحقق الخزينة عمليات رصد الإيرادات ودفع النفقات ويكون ذلك طرق المدراء والمسيرين وهم الأمر بالصرف ونائب الأمر بالصرف للإدارة العمومية نسبة للقانون العام ولا سيما المحاسبة العمومية هذه العمليات هي مجمل القواعد القانونية والمحاسبية التي تسير المالية العامة وتتمثل هذه العمليات في استرجاع ما يخص الإيرادات ودفع النفقات (المهدي، 2014).

مصرفي الدولة: الخزينة كونها مؤسسة مالية للدولة إلا أنها تحقق نشاط بنكي بأتم معنى الكلمة وتتمتع بمحفظة مكونة من إيداعات من الممولين، يتمثلون في هيئات مصالح وخواص عليهم بإيداع أموالهم بموجب القانون عند المحاسبين العموميين للخزينة (قادري، 2015، صفحة 14).

وظيفة الوصايا التقنية:تقوم الخزينة بنوع من الوصايا التقنية على المؤسسات المالية أي البنوك وشركات التأمين، صناديق الضمان الاجتماعي وتعمل على الوصايا على المشاريع العمومية الاقتصادية الموجودة منذ زمن أو حديثة النشأة التي جاءت نتيجة الإصلاحات الاقتصادية الجديدة هذه الوظيفة ليست بمعنى الكلمة في حين تتميز أيضا بوظيفة الحراسة

والمراقبة وفي هذا الصدد فالخزينة تقوم بإشراف وتنظيم وإجراء العمليات التقييمية والتحليلية كما تقترح التصحيحات والتعديلات الضرورية لمشاريعها ومؤسساتها (المهدي، 2014، صفحة 31).

معالجة الاختلالات المؤقتة: في حالة ما أدى وقع عجز في الميزانية أو عدم توازن بين الإيرادات والنفقات الموجودة في الميزانية تتكفل الخزينة بتغطية هذا العجز باللجوء إلى:

- **الأموال المودعة في الخزينة:** تتلقى الخزينة الأموال السائبة من مرفق البريد والمواصلات أي النقود ومن الهيئات والميزانيات ومن الملحقة لها والجماعات المحلية بصفة المكتتبة بها في الحساب الجاري البريدي وهذا الحساب بحسب قانون المحاسبة العمومية لسنة 1793 الذي ألزم على الهيئات العمومية بوضع رصيدها في الخزينة العمومية.
- **أذونات الخزينة:** وما هي إلا قروض قصيرة الأجل ويصلح إيداع هذه السندات للحصول على السيولة النقدية حيث أن هذه الأذونات تودع إلا على المدى القصير وتسمى بالدين العام على خلاف الدين المتجمد والذي تودع سنداته على المدى الطويل ولا توجد في الجزائر سوى سندات الخزينة التي تصدر تحت حسابات جارية (المهدي، 2014، صفحة 32).

ثانيا: وظائف الخزينة العمومية

تقسم العمليات المسموح بها في الخزينة العمومية والتي تنحصر في(قادري، 2015):

1. العمليات ذات الطابع النهائي والتي تأتي في الميزانية العامة والميزانيات الملحقة والحسابات الخاصة.
2. العمليات ذات الطابع المؤقت والمدرجة كذلك في الميزانية العامة والميزانيات الملحقة والحسابات الخاصة.
3. العمليات المنفذة برأس مال والخاصة بالدين العمومي على المدى الطويل والمتوسط.
4. عمليات الخزانة وتحتوي من جهة على إصدار واستهلاك القروض ذات المدى القصير ومن جهة أخرى تحتوي على ودائع المتعاملين مع الخزينة.
5. الخزينة العمومية تقوم بالعمليات الخاصة بالميزانية العامة وتلك المتعلقة بالخزينة بصفتها مؤسسة مصرفية.

وتتمثل وظائف الخزينة العمومية في وظائف من الناحية المالية وأخرى من الناحية الاقتصادية (الحليم، 2016/2017، صفحة 13).

1. وظائف من الناحية المالية

هدفها البحث الدائم عن التوازن بين الإيرادات والنفقات وهي:

- تسيير الأموال الحكومية أي تقوم بجمع الإيرادات وتنفيذ النفقات.
- تسيير توازن الصندوق وهذا يعني أن الخزينة العمومية تسعى للمحافظة على توازن صندوقها بودائع الخزينة والتي تصل من أربعة 4 عناصر:
  - ودائع الجمهور.
  - ودائع المشروعات المؤممة.
  - ودائع الميزانيات التابعة.
  - ودائع الجماعات المحلية.

أو إصدار السندات من قبل الخزينة أو طلب السلفات من قبل البنك المركزي.

2. وظائف من الناحية الاقتصادية

تعتبر أداة مهمة للسياسة الاقتصادية وتتدخل في دعم السياسة النقدية التوسعية كما تقوم بالإشراف على الجهاز المصرفي (نذكر أن بعض التشريعات كفرنسا تعطي حق إصدار العملة للخزينة العمومية)، أما بالنسبة لحسابات الخزينة فتتمثل فيما يلي (الحليم، 2016/2017، صفحة 13):

أ. **الحسابات التجارية:** تنفذ عمليات ذات الطابع التجاري والصناعي والحرفي.

ب. **حسابات التخصيص:** تخصيص الإيرادات لتغطية بعض النفقات.

ج. **حسابات التسبيقات:** تعتمد الخزينة العمومية على الإعانات المقدمة من قبل الدولة عندما لا تستوفي إيراداتها ونفقاتها من شكل تسبيقات.

د. **حسابات القروض:** حيث تستطيع الخزينة العمومية تقديم قروض للمؤسسات الإنتاجية تدعيماً لها.

هـ. **حسابات التسوية:** مع الحكومات الأجنبية يقرر سنوياً المبلغ الإجمالي المخصص لعمليات التسوية مع الحكومات الأجنبية عن طريق قوانين المالية.

عمليات الخزينة هي عمليات ذات طابع نهائي، عمليات ذات طابع مؤقت، كذلك العمليات المنفذة لرأس المال، وعمليات الخزانة (الحليم، 2016/2017، صفحة 14).

التمييز بين عدة مصطلحات تتعلق بالخزينة(الحليم، 2016/2017، صفحة 14):

إن مصطلح الخزينة يقصد به الهيئة المالية مثل:

- خزينة ولاية.(TW)
- الخزينة المركزية.(TC)
- الخزينة الرئيسية.(TP)

Trésorerie ويقصد به الوضعية المالية (أو السيولة المالية Trésorerie Situation Se (أي توفر الأموال في الحسابات المالية (حسابات الصندوق – الحسابات الجارية – حسابات الودائع).

كما قد يقصد به عملية مالية، فنقول عمليات الخزينة أي العمليات المحاسبية التي ترصد حركة الأموال لدى المحاسبينOpération de trésorerie. (الحليم، 2016/2017، صفحة 14)

من خلال استقراء مهام الخزينة العمومية كما وردت، يمكن القول كباحثين إن هذه المؤسسة تمثل حجر الزاوية في تسيير المالية العامة، حيث لا يقتصر دورها على الوظائف التقليدية المرتبطة بتحصيل الإيرادات وتسديد النفقات، بل يتجاوز ذلك ليشمل أبعادًا مالية واستراتيجية وتنظيمية متداخلة. فهي، من جهة، تضطلع بوظيفة ''أمين صندوق الدولة'' التي تعكس بعدها القانوني والمحاسبي في ضبط العمليات المالية وفق قواعد المحاسبة العمومية، ومن جهة أخرى تمارس دور ''مصرفي الدولة'' بما يمنحها طابعًا شبه بنكي يعزز قدرتها على تعبئة الموارد المالية وإدارة السيولة. كما أن تدخلها في شكل وصاية تقنية يكشف عن امتداد نفوذها إلى المجال الرقابي والتوجيهي للمؤسسات المالية والاقتصادية، وهو ما يعكس مركزيتها في ضبط التوازنات الاقتصادية. أما فيما يتعلق بمعالجة الاختلالات المؤقتة، فإن اعتمادها على أدوات مثل الأموال المودعة وأذونات الخزينة يدل على مرونتها في مواجهة العجز الظرفي وضمان استمرارية التمويل العمومي. وعليه، يمكن اعتبار الخزينة العمومية فاعلًا محوريًا يجمع بين الوظيفة التنفيذية والرقابية والتمويلية، مما يجعلها أداة أساسية لتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي للدولة.

المطلب الثالث: تنظيم الخزينة العمومية في الجزائر من حيث الهيكل التنظيمي:

يعتبر المرسوم التنفيذي رقم 91-129 المؤرخ في 11 ماي (91-129، الصادرة في 22 مايو 1991.) 1991 ركيزة في التنظيم الهيكل للخزينة العمومية حيث يهتم بتنظيم المصالح الخارجية للخزينة العمومية، وقد تم تعديله بالمرسوم التنفيذي رقم 03-40 الصادر في 19 جانفي 2003 (03-40، الصادرة في 22 يناير 2003.)، وهو الذي قام بإضافات جديدة حول تنظيم المصالح الخارجية وتعديل في تفاصيل تواكب التطور الذي حصل.

تتألف المديرية العامة للخزينة من خمس (5) مديريات، وهي (المالية، 2020):

- مديرية الدين العام؛
- مديرية خزينة الدولة؛
- مديرية الاشتراكات؛
- مديرية البنوك العامة والسوق المالية؛
- مديرية التأمينات.

تصدر المديرية العامة للخزينة ثلاثة فئات السندات ذات فترات إستحقاق رئيسية وهي: 7، 10 و15 عاماً.

وتعتبر سندات الخزينة سندات دين سيادية تصدرها الدولة الجزائرية من خلال المديرية العامة للخزينة، وذلك بغرض تمويل العجز في ميزانيتها؛ وتُصدر سندات الخزينة عن طريق أسلوب مزايدة يسمى المزاد الهولندي، ويتمّ الاكتتاب عليها في السوق الأولية من طرف المتخصصين في قيم الخزينة المعتمدين من قبل المديرية العامة للخزينة (المالية، 2020).

المبحث الثاني: وسائل تمويل العجز الميزانياتي عبر الخزينة

يتناول هذا المبحث مختلف الوسائل التي تعتمدها الخزينة العمومية لتمويل العجز الميزانياتي في ظل تزايد النفقات العمومية وتراجع كفاية الموارد التقليدية. كما يهدف إلى تحليل أهم هذه الآليات من حيث طبيعتها وفعاليتها وحدودها في تحقيق التوازن المالي للدولة.

المطلب الأول: التمويل الجبائي

التمويل الجبائي هو مجموع الآليات والتدابير التي تتيح للمؤسسات أو الأفراد تخفيض العبء الضريبي أو تأجيله أو استرجاع جزء منه، بهدف تحسين وضعهم المالي وتوفير سيولة إضافية.

تتيح الممارسات المالية والتشريعات الجبائية للمؤسسة مجموعة من الآليات التمويلية التي تمكنها من اتخاذ قرارات استراتيجية بناءً على دراسة الجدوى الاقتصادية والعبء الضريبي. ويتم ذلك من خلال المفاضلة بين مختلف البدائل المتاحة (مثل التمويل الذاتي، القروض البنكية، أو الإيجار المالي)، وقياس الأثر الضريبي الذي تحققه كل وسيلة على حدة. وبناءً على هذه المعطيات، تختار المؤسسة البديل الأنسب، أو تعتمد مزيجاً تمويلياً يحقق التوازن بين التكلفة المالية والامتيازات الجبائية الممنوحة.

تتولى الدولة مهام ووظائف متعددة، الأمر الذي يستدعي توفر موارد وإيرادات تمكّنها من تغطية نفقاتها الضرورية وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية. وتتمثل هذه الإيرادات أساسًا في الدومين بنوعيه، والقروض العامة بمختلف أشكالها، إضافة إلى الضرائب والرسوم، حيث تُعدّ الضريبة المصدر الرئيسي في تمويل الميزانية العامة للدولة. ومن أجل الإلمام بجوانب هذا المبحث، سيتم التطرق إلى المحاور التالية: دور الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر، وأسباب اعتماد الجزائر سياسة التمويل غير التقليدي، إضافة إلى دراسة ظروف اقتصاد كل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية والجزائر قبيل تطبيق هذا النوع من التمويل، وأخيرًا تجربة التمويل غير التقليدي في الجزائر.

تُعدّ الضرائب من أهم مصادر التمويل التي تعتمد عليها الدولة لتمويل برامجها الإنفاقية، إذ لا يمكنها تلبية الحاجات الاجتماعية الأساسية، مثل الدفاع والأمن والعدالة، ولا حتى الحاجات المستحقة كالتعليم والصحة، دون وجود موارد ضريبية فعّالة.

أولا: الضرائب:

الضرائب هي المورد المالي العام الذي تقتطعه الدولة من الأشخاص جبراً عنهم وذلك بغرض استخدامه لتحقيق أهداف عامة، والضريبة هي فريضة إلزامية يلتزم المكلف بأدائها إلى الدولة تبعاً لمقدرته التكلفية بغض النظر عن المنافع التي تعود عليه. وللضريبة دور كبير من الناحية الاقتصادية حيث أصبحت من أهم الوسائل التي تستطيع الدولة من خلالها الاحتفاظ على الاستقرار الاقتصادي وأن استخدام الضريبة هو تحقيق للأهداف العامة وليست الخاصة (نورية، 2016-2017).

تعددت التعاريف التي أعطاها علماء المالية والمفكرون الاقتصاديون للضريبة غير أن هذه التعاريف تنصب في معين واحد وتحدد شرطين أساسيين للضريبة وهما عنصرا الإجبار والمقابل الملموس وبالتالي يمكن أن نعرف الضريبة على الاقتطاع نقدي إجباري لصالح السلطات العمومية بصفة نهائية ومن دون مقابل مباشر ومحدد وذلك بهدف ضمان تمويل الأعباء العامة للدولة نحو التحقيق الأهداف المحددة من طرف السلطة العمومية (قدي، 2011).

يتبين مما سبق أن الضريبة تحتوي على الخصائص التالية:

أ. **الضريبة فريضة إلزامية** :تقتطع من الأفراد على وجه الإلزام وتستقل الدولة في وضع نظام قانوني خاص بالضريبة دون أن يكون محل اتفاق مع الأفراد. فهم ملزمون بدفعها سواء قبلوا أو لم يقبلوا (الله، 1978)؛

ب. **الضريبة ذات شكل نقدي:** هي عبارة عن مبلغ من المال ولا يمكن أن تكون على شكل سلعة أو خدمة خلافا لما كان سائدا في الأنظمة الاقتصادية البدائية حيث كانت تدفع عينا كمية معينة من المحاصيل الزراعية كالقمح مثلاً (يحياوي، 2011)؛

ج. **الضريبة تدفع بشكل نهائي:** أن الأفراد يدفعون الضريبة إلى الدولة بصورة نهائية بمعنى أن الدولة لا تلتزم بردها أو تعويضهم إياها (محرزي، 2003)؛

د. **الضريبة تدفع دون مقابل:** تدفع الضريبة دون مقابل أو منفعة خاصة بالمكلف يقوم بأدائها على أساس مساهمته في المجتمع باعتباره عضو في الجماعة (محمد)؛

هـ. **الضريبة تفرض لتحقيق النفع العام:** إذا كانت الضريبة لا تفرضها الدولة مقابل نفع خاص لدافعها. فإنها تلتزم باستخدام حصيلتها لتحقيق المنفعة العامة (محمد).

هذا الأمر يتضمن بديهية أساسية وهي أن الهدف الأساسي للضريبة هو تمويل النفقات العامة، فهي تعتبر المورد الرئيسي لتمويل ميزانية الدولة قبل أي مورد من الموارد الأخرى للدولة والتي تعتمد عليها بصفة مؤقتة لتمويل الميزانية

العامة مثل القروض العامة أو تلك التي تعتمد عليها بصفة دائمة مثل الأملاك العامة للدولة وعوائد المساهمات وعوائد القروض (KRUGER، 2000).

ثانيا: الرسوم:

الرسوم هي مورد مالي تحصل عليه الدولة ممن يكون في حاجة إلى خدمة خاصة، تنفرد الدولة بأدائها، كالرسوم القضائية التي يدفعها من يطلب من الدولة إظهار حقه عن طريق القضاء، ورسوم التسيير سيارة لمن يطلب من الدولة الإنتفاع بتسيير سيارته بالطرق العامة (حسين، 1999).

ويلاحظ بأن دفع الرسم يكون في شكل طابع جبائي يلصق على الرخصة أو الوثيقة التي يستفيد الشخص من الامتياز الذي يمنح له (نورية، 2016-2017، صفحة 18).

المطلب الثاني: التمويل بالاقتراض الداخلي

هو ذلك التمويل الذي يتم تحديده من داخل المؤسسة مثل أرباح التشغيل. في المقابل(icn, 2025) .

يعرف عادة بمصطلح التمويل الذاتي للمؤسسة والذي يقصد به: "إمكانية المؤسسة على تمويل نفسها من خلال نشاطها. (عدون، 1990)

ويمكن أن تلجأ جل إن لم تكن كل المؤسسات الاقتصادية إلى استخدام هذا النوع من التمويل وذلك من خلال ما تملكه من موارد ذاتية متاحة والتي تتكون من الفوائض النقدية الناتجة عن العمليات الجارية والمتمثلة في الأرباح المتراكمة وغير الموزعة ومجموع مخصصات الاهتلاكات والمؤمنات ذات الطابع الاحتياطي.

من منظورنا الخاص، يمكن اعتبار التمويل بالاقتراض الداخلي أو التمويل الذاتي آلية تعكس درجة الاستقلال المالي للمؤسسة وقدرتها على الاعتماد على مواردها الداخلية دون اللجوء إلى مصادر خارجية. فهذا النوع من التمويل لا يقتصر فقط على كونه وسيلة لتغطية الاحتياجات المالية، بل يُعدّ مؤشرًا على نجاعة التسيير المالي وكفاءة استغلال الموارد المتاحة، خاصة من خلال الفوائض النقدية الناتجة عن النشاط التشغيلي. كما أن إدماج الأرباح غير الموزعة ومخصصات الاهتلاك والمؤونات يعكس بعدًا استراتيجيًا في إدارة الموارد، حيث يتم إعادة توظيفها لدعم الاستثمار أو تعزيز التوازن المالي. ومن ثم، فإن التمويل الذاتي يساهم في تقليص التبعية للديون الخارجية والحد من تكاليف التمويل، لكنه في المقابل

قد يحدّ من وتيرة التوسع إذا كانت الموارد الداخلية غير كافية، مما يفرض على المؤسسة تحقيق توازن بين الاعتماد على ذاتها والانفتاح على مصادر تمويل أخرى.

المطلب الثالث: التمويل بالاقتراض الخارجي

يشمل المصادر المالية التي تأتي من خارج المؤسسة، مثل القروض والاستثمارات.(icn, 2025)

تلجأ المؤسسات في عملها إلى البحث عن مصادر تمويل جديدة عندما تكون مصادر التمويل الداخلية غير كافية لمواجهة احتياجاتها أو لأنها لا ترغب في استعمال المزيد منها لأسباب تتعلق بالربحية أو التوقيت وهنا نجد البنك، الائتمان التجاري، التمويل التأجيري، البورصة.

أولاً: التمويل عن طريق البنك

الائتمان المصرفي:

أولا: تعريف الائتمان المصرفي(هندي، 1998): يقصد بالائتمان المصرفي القروض قصيرة الأجل التي تحصل عليها المؤسسة من البنوك. وتتعامل المؤسسات التجارية التي تحتاج إلى الائتمان المصرفي مع مسائل تتعلق باختيار نوع التمويل الذي تحتاج إليه والبنك الذي تتعامل معه، خاصة أن قدرة البنك على الإقراض ليست مطلقة، بل محدودة بمجموعة من العوامل:

- رأسمال البنك واحتياطاته المختلفة.
- حجم الودائع.
- مستوى الودائع واستقرارها.

ثانيا: أسس منح الائتمان المصرفي(شقر، 2005):تبذل البنوك التجارية عناية خاصة عند اتخاذ قراراتها الخاصة بالإقراض وذلك كونها مقروضة لأموال الآخرين التي يجب المحافظة عليها وتقليل المخاطر المتعلقة باستعمالها وتتخذ البنوك التجارية قراراتها بعد مراعاة الأمور التالية:

- **مبلغ القرض:** تفضل البنوك أن يكون القرض المطلوب من أي عميل كافيا لمواجهة احتياجاته لذا يقع ضمن اهتمامات البنوك التأكد من كفاية مبلغ القرض الذي يرغب العميل في تمويله.

- **الغرض من القرض:** على البنوك أن تتعرف على ما ينوي العميل عمله بالمبالغ المقترضة فبشكل عام يجب ألا يتعارض غرض القرض مع السياسات المالية القانونية التي ترغب الحكومة في تحقيقها.
- **مدة القرض:** تفضل البنوك القروض قصيرة الأجل ذات التصفية الذاتية بحكم تركيبة مواردها.
- **مصادر الوفاء (السداد):** يصر البنك دائما قبل الموافقة على منح أي قرض على التأكد من وجود مصادر وفاء مؤكدة لدى المقترض.
- **مسموحات المقترض:** يعتمد تسديد القروض دائما على قدرة ورغبة العميل في التسديد، إلا أن الرغبة تعتمد على أمور غير ملموسة مثل مسموحات المقترض الأدبية واستقامته في التعامل ولمثل هذه الأمور أهمية لا تقل عن أهمية القدرة على التسديد.
- **قدرة المقترض الإدارية والفنية:** تعطي القدرة الإدارية والفنية للبنك اطمئنانا على حسن إدارة المشروع الممول ونجاحه، الأمر الذي ينعكس إيجابيا على قدرة المقترض على التسديد.

- **رأسمال المقترض ومصادره المالية:** يمثل هذا العنصر الدعم المالي المقدم للمشروع من أصحابه وهذا الدعم يعبر عن قدرة المشروع المالية التي تعد المحدد الرئيسي لما يمكن أن يقرضه للمشروع.
- **الضمانة:** لا تمنح البنوك تسهيلاتها من أجل الضمانات، بل تمنح القروض بعد التأكد من قدرة المقترض على السداد من مصدر معروف خلال مدة معقولة.

التمويل عن طريق القروض المتوسطة وطويلة الأجل:

هي قروض تتحصل عليها المؤسسة من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، وقد يصل تاريخ استحقاقها إلى ثلاثين عاما، وما يميز القروض هو الاتفاق المسبق على شروطها، فيحدد معدل الفائدة وتاريخ الاستحقاق والضمانات بالتفاوض بين المقرض والمقترض، وقد يصاحب ذلك إلزام المقترض ببعض الشروط تدعيما للضمان المتفق عليه أما سداد قيمة القرض فقد يتم دفعة واحدة في تاريخ الاستحقاق المتفق عليه، أو أن يتم على أقساط متساوية في تواريخ معلومة (لسلوس، 2004).

تتراوح مدة القروض متوسطة الأجل من سنة إلى سبع سنوات، موجهة أساسا لتمويل الاستثمار في تجهيزات ومعدات الإنتاج وأغلب هذه القروض مرهون بضمان. أما مدة القروض طويلة الأجل فتتجاوز في العادة السبع سنوات، الغرض منها تمويل الأصول طويلة الأجل التي تزيد مدة اهتلاكها عن السبع سنوات، يقدم كثيرا لتمويل المشاريع الاستراتيجية ذات النفع العام. (لسلوس، 2004)

من خلال تحليلنا كباحثين لموضوع التمويل الخارجي، يتضح أن لجوء المؤسسات إلى المصادر الخارجية مثل القروض والاستثمارات (ICN, 2025) يعكس بالأساس محدودية التمويل الداخلي وعدم كفايته لمواكبة احتياجات التوسع والاستثمار، أو رغبة المؤسسة في الحفاظ على توازناتها المالية وعدم استنزاف مواردها الذاتية. وفي هذا السياق، يُعد التمويل البنكي أحد أهم الأشكال التقليدية للتمويل الخارجي، حيث يقوم على الائتمان المصرفي قصير الأجل الذي يمنح للمؤسسة وفق معايير دقيقة تتعلق بقدرتها على السداد، وحجم رأسمالها، واستقرار ودائع البنك (هندي، 1998). ويعكس ذلك أن القرار الائتماني ليس مجرد عملية إقراض، بل هو تقييم شامل لمخاطر التمويل وضمانات استرجاع الأموال، وهو ما يجعل البنوك تعتمد على مجموعة من الضوابط مثل الغرض من القرض، مدة السداد، الكفاءة الإدارية للمقترض، والضمانات المقدمة (شقر، 2005)، مما يبرز البعد الحذر في إدارة الموارد المالية لدى المؤسسات المصرفية.

كما أن القروض متوسطة وطويلة الأجل تمثل امتدادًا أكثر استقرارًا للتمويل البنكي، إذ تُستخدم أساسًا لتمويل الاستثمارات الهيكلية كالتجهيزات والمشاريع الكبرى، مع تحديد مسبق لشروط السداد والفائدة والضمانات، وهو ما يعكس طابعها التعاقدي طويل المدى (لسلوس، 2004). ومن خلال هذا التحليل، يمكن القول إن التمويل البنكي بمختلف صوره لا يُعد فقط وسيلة لتوفير السيولة، بل هو آلية لضبط التوازن بين احتياجات المؤسسة من جهة، واعتبارات المخاطرة والجدوى المالية من جهة أخرى، مما يجعل دوره محورياً في دعم استمرارية المؤسسات وتوسّعها ضمن بيئة اقتصادية تتسم بعدم اليقين والتغير المستمر.

المطلب الرابع: التمويل غير التقليدي (التمويل النقدي)

التمويل غير التقليدي حسب التعريف الاقتصادي الذي ينظر إليه فهو اتفاق يقرض بمقتضاه بنك الجزائر مبلغاً من المال للخزينة العمومية مقابل تعهدها بدفع فائدة سنوية وسوف نتطرق إليه.

أولا: تعريف التمويل غير التقليدي:

أ. **التعريف القانوني** (45، الصادرة في 12/10/2017):

- ❖ التمويل غير التقليدي هو طريقة حديثة للتسيير المالي العمومي ذات طابع استثنائي تقره الحكومة يهدف إلى إعادة التوازن المالي العام دون التفريط في المشاريع التنموية.
- ❖ التمويل غير التقليدي هو إجراء استثنائي تقوم به الحكومة مقنن بغرض التسوية المالية العامة.

- ❖ التمويل غير التقليدي هو اقتراض الخزينة العمومية من البنك المركزي لمدة 05 سنوات.
- ❖ التمويل غير التقليدي هو تمويل مباشر للخزينة العمومية من طرف بنك الجزائر بغية الحفاظ على ديناميكية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا: التعريف الاقتصادي:

التمويل غير التقليدي هو مورد استثنائي لإيرادات الدولة من أجل تمويل نفقاتها طيلة 05 سنوات (45، الصادرة في 12/10/2017).

التمويل غير التقليدي هو تلك المبالغ التي تقرضها الدولة وتتعهد بسدادها وسداد فوائدها وفق شروط محددة (45، الصادرة في 12/10/2017).

التمويل غير التقليدي هو قضية تسيير (اقتصادي لمدة 05 سنوات كأقصى حد) وخاضع لمعطيات ودراسة اقتصادية معمقة لأخصائيين وستتوجه السلطات العامة تدريجياً سنة بعد سنة للتقليص من قيمة هذا التمويل من طرف البنك المركزي، حتى تتمكن من التسيير وتحقيق التوازن في الميزانية (الرئاسي، بتاريخ 07/03/2018.).

كما يطلق عليه عدة تسميات اقتصادية من بينها ما يعرف بالتسيير الكمي أو التسهيل الكمي: سياسة نقدية غير تقليدية تستخدمها البنوك المركزية لتنشيط الاقتصاد القومي عندما تصبح السياسة النقدية التقليدية غير فعالة، حيث يشتري البنك المركزي الأصول المالية لزيادة كمية الأموال المتاحة في الاقتصاد، ويتميز هذا الأسلوب عن السياسة النقدية المعتادة بأكثر شراء أو بيع للأصول المالية من أجل الحفاظ على معدلات الفائدة في السوق عند القيمة المستهدفة بجوار الصفر (علي، بدون سنة نشر).

- عرفت سياسة التسيير الكمي: على أنها الزيادة في القروض الصافية التي تتم بمجموعة من الطرق الممكنة (فتيحة، 2016):

- ✓ زيادة قروض البنك المركزي.
- ✓ زيادة القروض المقدمة من طرف الدولة (القروض العامة).
- ✓ زيادة قروض البنوك التجارية للجمهور.

فهي أداة من أدوات السياسة النقدية الحديثة حيث يقوم البنك المركزي بشراء السندات لزيادة المعروض النقدي، بحيث تجعل سعر الفائدة الصافي مساوي أو قريب من الصفر، فبهذه العملية توسع القاعدة النقدية من خلال شرائها للسندات الحكومية وزيادة حجم الائتمان.

من خلال ما سبق، يمكن استخلاص أنه يمثل آلية استثنائية تعتمدها الدولة في سياقات اختلال التوازنات المالية وصعوبة تغطية العجز بالوسائل التقليدية. فهو من الناحية القانونية إجراء مُقنن ومؤقت يتمثل في لجوء الخزينة العمومية إلى الاقتراض المباشر من بنك الجزائر، بهدف ضمان تمويل النفقات العمومية والحفاظ على استمرارية المشاريع التنموية دون تعطيل.

أما من الناحية الاقتصادية، فيُنظر إليه كأداة تمويل نقدي توسعي شبيهة بسياسات التسيير الكمي، حيث يتم من خلالها ضخ سيولة إضافية في الاقتصاد عبر تدخل البنك المركزي، بما يؤدي إلى توسيع الكتلة النقدية وتحفيز النشاط الاقتصادي. غير أن هذا التوسع النقدي يظل مرتبطاً بطابعه الظرفي والمحدد زمنياً، ما يجعله رهيناً بمدى قدرة الدولة على التحكم في آثاره.

وبناءً على ذلك، يتبين أن التمويل غير التقليدي يجمع بين وظيفة آنية تتمثل في معالجة العجز المالي ودعم الاستقرار الاقتصادي، وبين إشكالية بنيوية تتعلق بحدود استدامته، خاصة إذا لم يُرافق بإصلاحات مالية واقتصادية عميقة. لذلك فإن تقييمه يستوجب مقاربة شاملة لا تقتصر على جانبه الإجرائي، بل تمتد إلى آثاره بعيدة المدى على التوازنات المالية الكلية.

خلاصة:

في ختام هذا الفصل، يتبيّن أن الخزينة العمومية تمثل حجر الأساس في تسيير المالية العامة، لما تضطلع به من أدوار محورية تجمع بين تنفيذ الميزانية وضبط التوازن المالي. كما أظهر التحليل أن وظائفها تتجاوز الطابع المحاسبي لتشمل أبعادًا اقتصادية وتمويلية واستراتيجية. ومن خلال استعراض وسائل تمويل العجز، يتضح أن تنوعها يعكس سعي الدولة لمواجهة الاختلالات المالية وضمان استمرارية تدخلها الاقتصادي.

الفصل الثالث

تقييم دور الخزينة العمومية في تمويل العجز الميزانياتي (دراسة حالة الجزائر)

تمهيد:

تعتبر الميزانية العامة الأداة المالية الأساسية التي تعكس توجهات الدولة الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن اختلال التوازن بين مواردها ونفقاتها يظل من أبرز التحديات التي تواجه الاستقرار المالي في الجزائر .ومنذ بداية الألفية، شهدت المالية العامة ضغوطاً متزايدة نتيجة التوسع في الإنفاق العمومي لدعم الاستثمار والقدرة الشرائية، مما أدى إلى عجز ميزانياتي مستمر ارتبط بشكل وثيق بتقلبات الجباية البترولية .وبناءً على ذلك، تبرز ضرورة دراسة تطور هذا العجز واستقصاء الآليات التي تعتمدها الخزينة العمومية للتدخل ومعالجة هذه الاختلالات، مع تحليل الآثار المترتبة على الاستقرار النقدي والمؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني .

من أجل الإحاطة بهذا الموضوع، يسلط هذا الفصل الضوء على مبحثين أساسيين؛ يتناول الأول تحليل تطور العجز الميزانياتي في الجزائر من خلال تتبع مسار الإيرادات والنفقات العامة وأسباب اتساع الفجوة المالية بينهما .أما المبحث الثاني فيستعرض آليات تدخل الخزينة العمومية لتغطية هذا العجز، مبرزاً الأدوات المالية والنقدية المستخدمة، وحدود هذا التدخل، وانعكاساته على الاستقرار المالي والنقدي في البلاد .

المبحث الأول: تطور العجز الميزانياتي في الجزائر

عرفت الجزائر عجزاً مستمراً في موازنتها العمومية منذ بداية الألفية تحت تأثير عوامل متعددة بعضها متعلق بتوسع الإنفاق العمومي والبعض الآخر متعلق بأساليب إدارة إيراداتها، وفيما يلي سنحاول متابعة تطوره خلال الفترة 2000-2026، وإبراز أسباب ذلك.

يعكس العجز الميزانياتي في الجزائر خلال الفترة الحالية توجهاً اقتصادياً نحو توسيع الإنفاق العمومي لدعم الاستثمار والقدرة الشرائية، مع الاعتماد بشكل كبير على الجباية البترولية لتغطية هذه النفقات.

تحليل تطور العجز الميزانياتي في الجزائر 2000– 2026:

لقد أدى التوسع الكبير في الإنفاق العمومي إلى اتساع الفجوة بين نفقات الدولة وإيراداتها، ما انعكس بشكل واضح على توازن الموازنة، وذلك رغم السياسة الإنمائية الحذرة للدولة عند ضخ الموارد البترولية في الدائرة الاقتصادية، تجنباً للضغط النقدي الناجم عن إغراق السوق الوطنية بالنقد في ظل ضعف الطاقة الاستيعابية للاقتصاد .لكن رغم جهود الدولة المتواصلة في تطبيق السياسات الإصلاحية فقد ظل اختلال الميزانية واضحاً لفترة زمنية طويلة، والجدول الموالي يرصد لنا تطورات الرصيد **الميزانياتي** في الجزائر خلال الفترة 2000-2026.

المطلب الأول: تطور الإيرادات والنفقات العامة

تُعرف الميزانية العامة في سياق عمل الخزينة العمومية بأنها "الوثيقة التي تحضرها السلطة العامة كل سنة على شكل مشروع يتضمن نفقاتها وإيراداتها السنوية ."كما تُعتبر "التعبير المالي لبرنامج العمل المعتمد الذي تعتزم الحكومة تنفيذه في السنة القادمة تحقيقاً لأهداف المجتمع ."ومن أهم خصائصها أنها وثيقة تقديرية وقاعدة لمراقبة الأداء، حيث تُقسم محاسبياً إلى جانبين: جانب الإيرادات وجانب النفقات (صفاء، 2018/2017، صفحة 25) .

تشهد المالية العامة في الجزائر قفزة تاريخية في حجم الإنفاق، مدفوعة برغبة الدولة في الحفاظ على المكاسب الاجتماعية وتحريك عجلة التنمية.

شهدت الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة من 2013 إلى 2016 تقلبات ملحوظة؛ فبالنسبة للإيرادات العامة، فقد عرفت تزايداً حيث بلغت 3895.3 مليار دج سنة 2013، لتصل إلى 5011.6 مليار دج سنة 2016 .ورغم هذا النمو، إلا أن الإيرادات لم تكن كافية لتغطية الإنفاق المتزايد، خاصة مع التراجع المستمر في الجباية النفطية التي انخفضت من 1615.9 مليار دج سنة 2013 إلى 1682.6 مليار دج سنة 2016 (بعد أن سجلت مستويات أدنى في سنوات بينهما .(وفي المقابل، شهدت النفقات العامة تسارعاً كبيراً، حيث ارتفعت من 6024.1 مليار دج سنة 2013 لتصل إلى ذروتها عند 7656.3 مليار دج سنة 2015، قبل أن تتراجع قليلاً إلى 7297.5 مليار دج سنة 2016 .وقد تركز هذا الإنفاق بشكل كبير في "نفقات التسيير" التي استحوذت على الحصة الأكبر، حيث بلغت وحدها 4617.0 مليار دج سنة 2015، مما أدى إلى استمرار العجز الموازني طوال فترة الدراسة (مراد، 2019).

تطور النفقات العامة(ultra, 2023):

- ✓ سجلت ميزانية **2024**نفقات بلغت **15,275مليار دينار جزائري** كاعتمادات دفع .
- ✓ ارتفعت النفقات في ميزانية **2025**لتصل إلى مستوى قياسي قدره **16,794مليار دينار جزائري)** ما يعادل تقريباً 128 مليار دولار)، وهي الأكبر في تاريخ البلاد .
- ✓ **أبرز مجالات الإنفاق (2025)**: الدفاع الوطني (24.8 مليار دولار)، التربية الوطنية (12.7 مليار دولار)، والصحة (7.7 مليار دولار).

تطور الإيرادات العامة(ultra, 2023):

- ✓ بلغت الإيرادات المتوقعة لسنة **2024**حوالي **9,105مليار دينار جزائري**
- ✓ .يُتوقع أن ترتفع الإيرادات في سنة **2025**إلى **8,523مليار دينار جزائري**، مع توقعات باستمرار نموها لتصل إلى **9,036مليار دينار** بحلول عام 2027 .
- ✓ تعتمد الإيرادات بشكل أساسي على الجباية البترولية التي يتم تقديرها بناءً على سعر مرجعي لبرميل النفط قدره **60دولاراً** .

الجدول رقم (3–2): تطور الجباية البترولية والجباية العادية في الميزانية العامة خلال الفترة (2000–2026)

الوحدة: (مليار دينار جزائري).

السنوات	القيمة (الجبائية)	النسبة % (الجبائية)	القيمة (العادية)	النسبة % (العادية)	إجمالي الإيرادات
2000	213.2 1	76.9	364.6	23.1	577.8 1
2001	001.4 1	54.2	844.5	45.8	845.9 1
2002	007.9 1	62.9	595.1	37.1	603.0 1
2003	350.0 1	68.4	624.3	31.6	974.3 1
2004	570.7 1	70.7	652.5	29.3	223.2 2
2005	352.7 2	76.5	724.1	23.5	076.8 3
2006	799.0 2	76.9	840.5	23.1	639.5 3
2007	796.8 2	76.0	883.1	24.0	679.9 3
2008	088.6 4	78.8	101.8 1	21.2	190.4 5
2009	412.7 8	86.9	263.3 1	13.1	676.0 9
2010	905.0 2	66.1	487.8 1	33.9	392.8 4
2011	979.7 3	68.7	810.4 1	31.3	790.1 5
2012	184.3 4	66.0	155.0 2	34.0	339.3 6
2013	678.1 3	61.7	279.4 2	38.3	957.1 5
2014	388.4 3	59.0	349.9 2	41.0	738.3 5
2015	373.5 2	46.5	729.6 2	53.5	103.1 5
2016	781.1 1	35.3	261.1 3	64.7	042.2 5

2017	127.0 2	35.5	870.1 3	64.5	997.1 5
2018	776.2 2	41.3	938.0 3	58.7	714.2 6
2019	714.5 2	41.7	793.4 3	58.3	507.9 6
2020	200.3 2	35.0	089.4 4	65.0	289.7 6
2021	919.2 1	36.0	409.0 3	64.0	328.2 5
2022	103.9 2	37.0	579.3 3	63.0	683.2 5
2023	3 856.3	42.0	5 324.5	58.0	9 180.8
2024	3 512.3	38.6	5 593.0	61.4	9 105.3
2025	3 520.9	36.9	6 016.3	63.1	9 537.2
2026	3 563.3	36.1	6 318.6	63.9	9 881.9

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على: دراسة (شواو وزروق، 2009-2019)، الجرائد الرسمية الجزائرية للفترات المذكورة، وقانون المالية لسنة 2024 وتقرير التقديرات المالية (2024-2026).

تعليق: يُلاحظ تنامي إجمالي الإيرادات بشكل ملحوظ عبر السنوات، مع تحول استراتيجي يتمثل في تراجع الهيمنة التاريخية للجباية البترولية (التي بلغت ذروتها عام 2009 بنسبة 86.9%) مقابل صعود قوي ومستمر للجباية العادية . ويعكس الجدول نجاحاً تدريجياً في تنويع مصادر تمويل الميزانية، حيث أصبحت الجباية العادية تمثل الكتلة الأكبر من الإيرادات منذ عام 2016 فصاعداً، لتتجاوز عتبة 60%من إجمالي الدخل في السنوات الأخيرة.

الشكل رقم (3-2): تطور الجباية البترولية والجباية العادية في الميزانية العامة خلال الفترة (2000 – 2026)

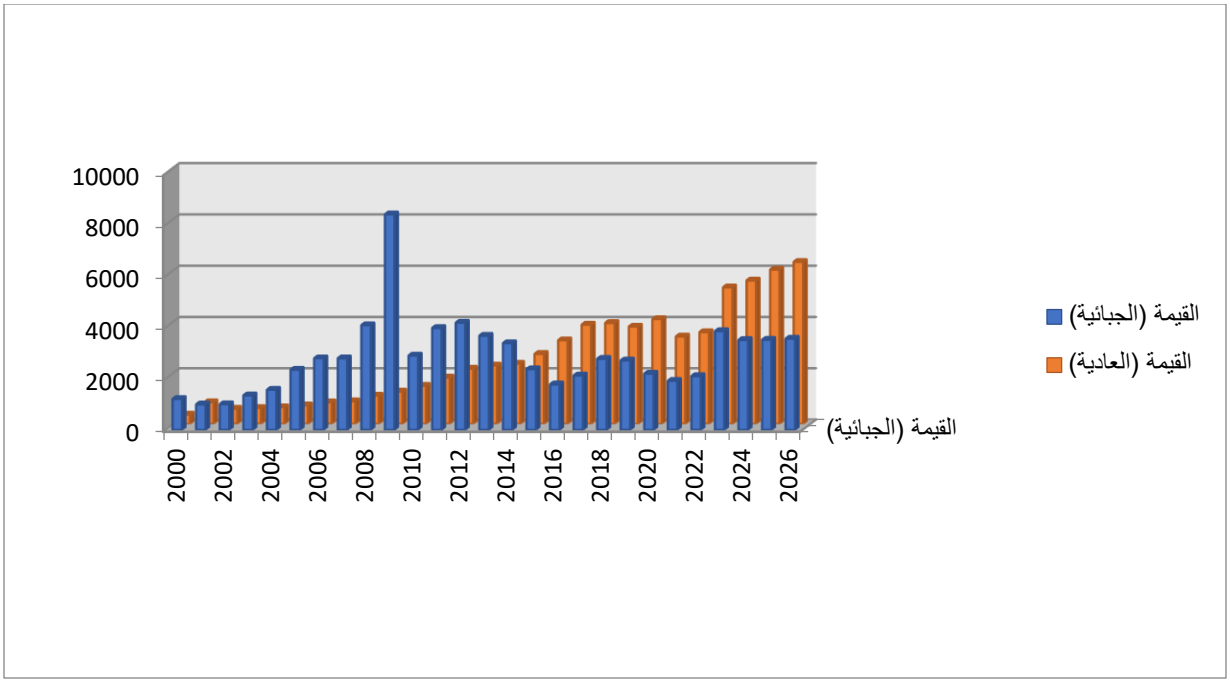

المصدر: من إعداد الطالبين (مخرجات برنامج EXEL).

تعليق:

يُلاحظ من الشكل تذبذب الجباية البترولية (الزرقاء) المتأثرة بتقلبات أسعار النفط، مقابل نمو تصاعدي مستمر للجباية العادية (البرتقالية) .ويعكس تجاوز القيم العادية للقيم البترولية في السنوات الأخيرة (2022-2026) توجهاً نحو تقليل التبعية للمحروقات وتعزيز الموارد الضريبية المستدامة.

المطلب الثاني: تطور حجم العجز الميزانياتي

يُعرّف **العجز الموازني**(أو عجز الميزانية العامة) بأنه الحالة التي تكون فيها نفقات الدولة أكبر من إيراداتها العامة ، أو هو "قصور الإيرادات العامة للدولة عن سداد النفقات المقدرة ."وفيما يخص تطور حجم العجز في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)، فقد شهد تزايداً ملحوظاً؛ حيث انتقل من 53.2مليار دينار سنة 2000 ليصل إلى 2049.25مليار دينار سنة 2019 .ويُعزى هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى تزايد حجم النفقات العمومية نتيجة البرامج التنموية المتعاقبة منذ عام 2001، بالإضافة إلى تأثر الإيرادات بتقلبات أسعار النفط، خاصة بعد صدمة انهيار الأسعار في سنة 2014(محمد، 2020).

نظرا لارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية الذي أدى بدوره إلى تعاظم قيمة الجباية البترولية، عملت السلطات الجزائرية على إنشاء صندوق ضبط الموارد ليكون في بادئ الأمر آلية جديدة لامتصاص هذه الفوائض المالية وتوجيهها بالدرجة الأولى إلى تسديد العجز الذي تعاني منه على مستوى الميزانية العامة، ليصبح فيما بعد مسؤول عن سداد عجز الخزينة العمومية والدين العمومي الخارجي، الأمر الذي جعله أداة فعالة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الجزائري.

الجدول رقم (3-3): تطور الميزانية العامة في الجزائر (2000-2014)

السنوات	مجموع النفقات العامة	مجموع الإيرادات العامة	رصيد الميزانية	تطور المتوسط السنوي لأسعار البترول (دولار للبرميل)
2000	1,178,122	1,124,924	53,198-	/
2001	1,321,028	1,389,737	68,709	/
2002	1,550,646	1,576,684	26,038	/
2003	1,690,175	1,525,551	164,624-	28.10
2004	1,891,769	1,606,397	285,372-	36.05
2005	2,952,037	1,713,992	- 1,238,045	50.64

2006	2,453,014	1,841,925	611,089-	61.08
2007	3,108,569	1,949,050	- 1,159,519	69.08
2008	4,191,051	2,902,448	- 1,288,603	94.45
2009	4,246,334	3,275,362	970,972-	61.06
2010	4,466,940	3,074,644	- 1,392,296	77.45
2011	5,853,569	3,489,810	- 2,363,759	107.46
2012	7,058,173	3,804,030	- 2,254,143	109.45
2013	6,024,131	3,895,315	- 2,128,816	105.87
2014	6,995,769	3,927,748	- 3,266,009	96.29

المصدر: موقع وزارة المالية الجزائرية، http://www.mf.gov.dz، تاريخ الاطلاع 2026/05/07.

وفقًا للبيانات الواردة في الجدول السابق، يتضح أن الميزانية العامة في الجزائر شهدت عجزًا مستمرًا خلال فترة الدراسة الممتدة من عام 2000 إلى 2014، باستثناء سنتي 2001 و2002 حيث حققت فائضًا بقيمتي 68,709 مليون دج و26,038 مليون دج على التوالي. أما فيما يتعلق بقيمة العجز، فقد شهدت تقلبات بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة من 2003 إلى 2009، إلا أنه اعتبارًا من عام 2010 وحتى 2014، شهد العجز ارتفاعًا ملحوظًا

ومستمرًا، حيث بلغ ذروته في عام 2014 مسجلًا قيمة قدرها -3,266,009 مليون دج. يرجع هذا الارتفاع الكبير إلى تدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية، إذ انخفض سعر البرميل إلى أدنى مستوياته مسجلًا 53 دولارًا أمريكيًا.

الشكل رقم (3-3): تطور الإيرادات، النفقات، والرصيد الميزانياتي في الجزائر للفترة (2000-2014).

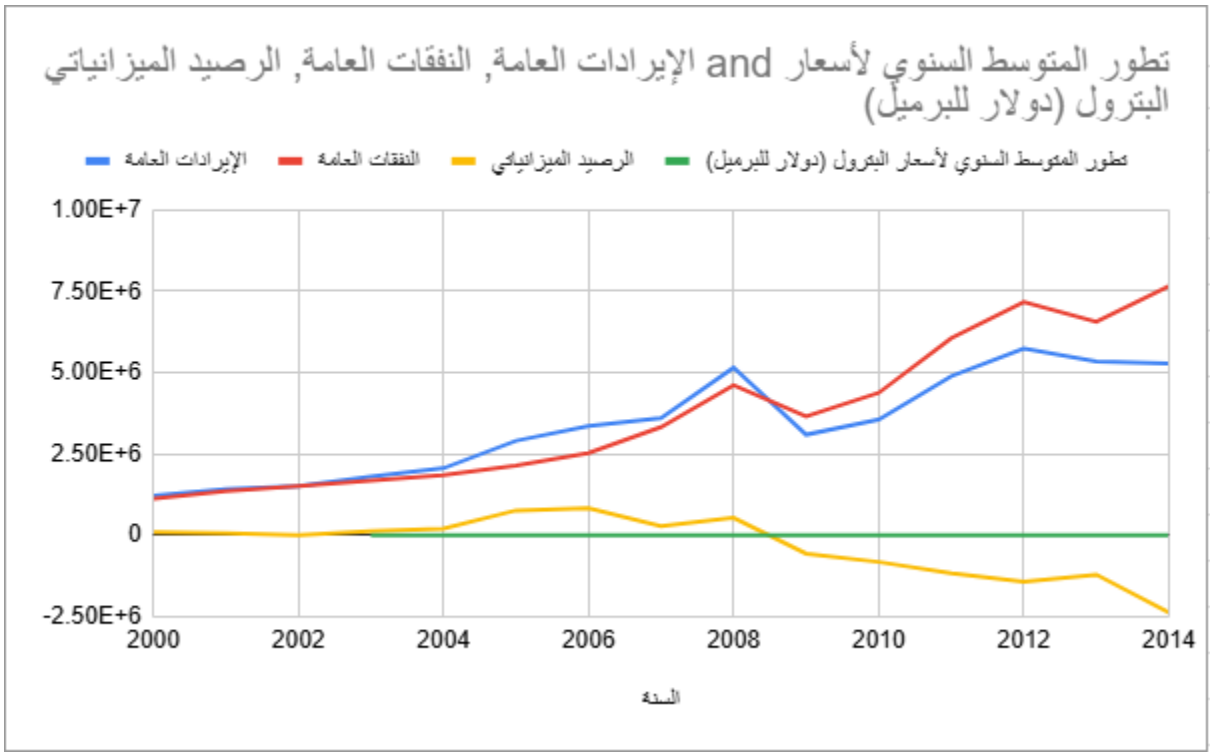

المصدر: من إعداد الطالبين (مخرجات برنامج EXEL).

تعليق:

يُلاحظ من خلال المعطيات الإحصائية الممتدة بين سنتي 2000 و2014 تحولاً جذرياً في التوازن المالي للميزانية العامة للدولة؛ فخلال الفترة (2000-2008) حققت الجزائر فوائض ميزانياتية متتالية مدفوعة بالطفرة في أسعار النفط، حيث بلغت ذروتها سنة 2006 بفائض قدره 836,000 مليون دج. إلا أن هذا المنحى شهد انكساراً حاداً ابتداءً من سنة 2009، حيث انتقل الرصيد من الفائض إلى عجز هيكلي متزايد وصل إلى أدنى مستوياته سنة 2014 بقيمة -2,368,300 مليون دج. ويعزى هذا التدهور إلى الارتفاع المتسارع في النفقات العامة مقابل تذبذب الإيرادات

البترولية، وهو ما يفسر حاجة الدولة الملحة لتدخل الخزينة العمومية لتمويل هذه الفجوات المالية عبر آليات التمويل المتاحة وضمان استمرارية الإنفاق العام.

شهدت الفترة 2024-2025 تسجيل مستويات قياسية في العجز الميزانياتي نتيجة الفجوة الكبيرة بين الإيرادات المحصلة والنفقات الملتزم بها.

جدل رقم (3-4): مقارنة بين مؤشرات العجز الميزانياتي والخزينة في الجزائر لعامي 2024 و2025 (تقديرات)

المؤشر	ميزانية 2024	ميزانية 2025 (تقديرات)
قيمة العجز الميزانياتي	6,170 مليار دينار جزائري	حوالي 8,271 مليار دينار جزائري
نسبة العجز	حوالي 18% من الناتج المحلي الإجمالي	تتجاوز 40% من حجم الميزانية
العجز الإجمالي للخزينة	7,007 مليار دينار جزائري	ما يعادل 62 مليار دولار

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على المصادر التالية: وقانون المالية لسنة 2024 وتقرير عرضه (التقديرات المالية 2024-2026) على التوالي.

تعليق:

يُظهر الجدول ارتفاعاً حاداً في قيمة العجز الميزانياتي المتوقع لعام 2025 ليصل إلى 8,271مليار دينار، وهو ما يمثل قفزة كبيرة مقارنة بعام 2024. كما يعكس تجاوز نسبة العجز لـ 40%من حجم الميزانية ضغطاً متزايداً على النفقات العامة يستوجب آليات تمويل مستدامة لتغطية الفجوة المالية.

يُعرف عجز الميزانية العامة بأنه قصور الإيرادات العامة للدولة عن سداد النفقات المقدرة .كما يمكن وصفه بأنه "رصيد موازني سالب تكون فيه نفقات الدولة أعلى من إيراداتها ."وبصيغة أخرى، هو الحالة التي ينتج عنها اختلال وعدم توازن بسبب زيادة النفقات العامة وعدم قدرة الإيرادات على تغطيتها (يوسف، 2024، صفحة 20).

وفقاً للدراسة القياسية والتحليل الوارد في المذكرة، شهد رصيد الميزانية في الجزائر الملامح التالية (يوسف، 2024، الصفحات 58-59):

- ✓ **عجز مستمر:** سجلت الميزانية عجزاً في معظم سنوات الدراسة، باستثناء سنة 2000 التي اعتُبرت استثناءً .
- ✓ **سنة التوازن (2000):** حققت الجزائر توازناً (أو فائضاً) في هذه السنة نتيجة زيادة الجباية البترولية واعتماد سياسات نقدية هادفة وضبط للأسعار .
- ✓ **العلاقة مع التضخم:** أظهرت نتائج نموذج ARDL المطبق في الدراسة عدم وجود ارتباط قوي أو "تكامل مشترك" في الأجل الطويل بين التضخم والعجز الميزانياتي في الجزائر .
- ✓ **الأسباب الرئيسية للعجز:** يعود تفاقم العجز في الجزائر بشكل أساسي إلى ارتفاع النفقات العامة المرتبطة بتمويل المخططات التنموية، مقابل تراجع الإيرادات المرتبط بتقلبات أسعار المحروقات .

في دراسة بكريتي لخضر وبركات مراد 2019) يقصد بالعجز الميزانياتي زيادة إجمالي النفقات العامة عن الإيرادات العامة .وقد شهدت الموازنة العامة في الجزائر تطوراً ملحوظاً في حجم العجز خلال الفترة من 2013 إلى 2016؛ حيث بدأ العجز في سنة 2013 بقيمة 2128.8 مليار دج، ثم ارتفع ليصل إلى 3068.0 مليار دج في عام 2014، وسجل في نهاية الفترة المدروسة عام 2016 عجزاً قدره 2285.9 مليار دج. ويعود هذا التزايد المستمر في العجز إلى التسارع الهائل في نمو الإنفاق العام، خاصة نفقات التسيير، مقابل شح الموارد المالية وتراجع الإيرادات الجبائية النفطية نتيجة انخفاض أسعار البترول عالمياً (لخضر.، 2019، الصفحات 12-15).

كما تُعرف الميزانية العامة بأنها الوثيقة التي تعدها السلطة التنفيذية سنوياً لتشمل تقديرات النفقات والإيرادات، وهي تعبر مالياً عن برنامج عمل الحكومة .وينشأ العجز الميزانياتي (أو الحاجة للتمويل) نتيجة الخلل المؤقت أو النهائي بين الموارد المتاحة والنفقات المقررة .وفي دراسة حالة خزينة ولاية ورقلة للفترة (2015-2017)، ظهر تطور في المؤشرات الميزانياتية؛ حيث شهدت أغلب المديريات زيادة في الإيرادات المخصصة لها لمواجهة الاحتياجات المتزايدة، وتبع ذلك زيادة موازية في النفقات .فعلى سبيل المثال، لوحظ في ميزانية التجهيز أن زيادة الإيرادات من سنة إلى أخرى خلال فترة الدراسة كان يتبعها دائماً زيادة في الإنفاق العام، مما يعكس العلاقة الطردية بين حجم الموارد المتاحة والقدرة على تنفيذ المشاريع (صفاء، 2018/2017، صفحة 46).

شهدت الموازنة العامة في الجزائر عجزاً هيكلياً مستمراً ناتجاً عن الفجوة المتزايدة بين النفقات العامة التوسعية والإيرادات المتقلبة، حيث انتقل العجز من مستويات منخفضة عام 2000 ليصل إلى ذروة تاريخية تقدر بـ 8,271 مليار دينار عام 2025؛ ويعزى ذلك إلى الاعتماد المفرط على الجباية البترولية المتأثرة بصدمات الأسعار العالمية، مقابل قفزة نوعية في نفقات التسيير والالتزامات الاجتماعية، رغم المؤشرات الإيجابية مؤخراً التي تعكس نمواً تصاعدياً في الجباية العادية لتصل إلى أكثر من 60% من إجمالي الإيرادات كخطوة نحو تنويع مصادر التمويل.

الشكل رقم (3– 4): تطور مؤشرات ميزانية الدولة (2024–2026)

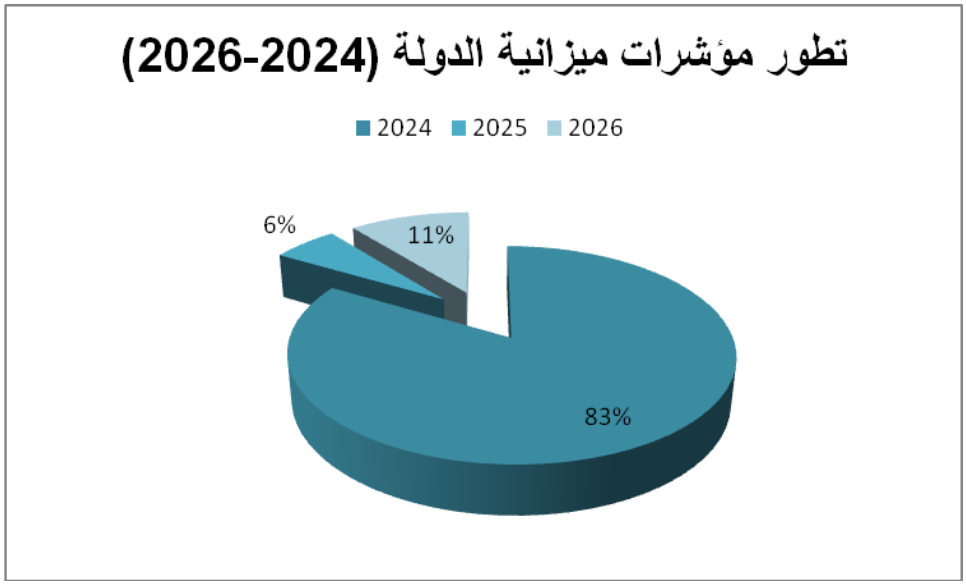

المصدر: من إعداد الطالبين (مخرجات برنامج EXEL).

تعليق:

يُظهر الشكل البياني أعلاه استمرار الفجوة المالية الواسعة بين الموارد العامة والنفقات الملتزم بها ضمن الميزانية العامة للدولة للفترة التقديرية (2024-2026).

ويُلاحظ من خلال قراءة المنحنيات أن نفقات الميزانية تحافظ على مستويات مرتفعة تتجاوز حاجز 15,000 مليار دينار، مدفوعة بزيادة نفقات التسيير والتجهيز، في حين تشهد الإيرادات الإجمالية نمواً طفيفاً لا يتناسب مع حجم الإنفاق المتصاعد. هذا التباين البصري بين المنحنيين يترجم حجم 'العجز الميزانياتي' الهيكلي المتوقع، وهو ما يضع الخزينة العمومية أمام تحديات مستمرة للبحث عن مصادر تمويل مستدامة وقادرة على امتصاص هذا العجز دون الإخلال بالتوازنات النقدية والاقتصادية الكلية للدولة.

المبحث الثاني: آليات تدخل الخزينة العمومية وآثارها

المطلب الأول: دور الخزينة في تغطية العجز

تُعتبر خزينة الدولة من أبرز الهيئات العمومية ذات الطابع المالي التي تضطلع بمسؤولية دفع النفقات وتحصيل الإيرادات العمومية .ويمتد دورها الرقابي ليشمل كافة أنواع النفقات، سواء كانت نفقات تسيير، أو تجهيز، أو استثمار، حيث تمارس سلطتها الرقابية قبل تنفيذ أي عملية دفع .ويتم ذلك من خلال فحص دقيق وشامل لجميع الوثائق الثبوتية والتبريرية لضمان مطابقتها التامة للقوانين والأنظمة المعمول بها، لا سيما في مجال الصفقات العمومية التي تستحوذ على حيز كبير من نشاطها الرقابي نظراً لأثرها المباشر على موارد الدولة (بوفاتح، 2015).

تتدخل الخزينة العمومية لمعالجة الاختلالات المؤقتة وحالات العجز التي قد تنشأ نتيجة عدم التطابق بين الإيرادات والنفقات الموحدة في الميزانية العامة .ويتمثل دورها في ضمان التوازن المالي المستمر من خلال اللجوء إلى عدة طرق لتغطية هذا العجز، منها استخدام الأموال السائلة المودعة لديها من قبل الهيئات العمومية (مثل بريد الجزائر)، أو عن طريق إصدار "أذونات الخزينة" التي تمثل قروضاً قصيرة الأجل للحصول على السيولة النقدية، بالإضافة إلى إمكانية الاستعانة بسلف من بنك الجزائر (البنك المركزي) لتوفير النقود اللازمة .كما تسعى الخزينة من خلال هذه العمليات إلى ضمان القدرة على مواجهة احتياجات الصرف والبحث الدائم عن التوازن بين الموارد والمصروفات (نعيمة، 2016/2015.).

تضطلع الخزينة العمومية بدور محوري في مواجهة عجز الميزانية العامة من خلال اللجوء إلى عدة أدوات مالية ونقدية، فعندما ترتفع النفقات العامة عن الإيرادات، تلجأ الخزينة إلى البنك المركزي لتغطية هذا العجز عبر زيادة الإصدار النقدي أو التوسع في الائتمان البنكي .كما تعمل الخزينة على تعبئة موارد إضافية من خلال طرح أذون وسندات خزينة للاكتتاب العام في الأسواق المالية، سواء للبنوك والمستثمرين المحليين أو حتى للأجانب بعملات أجنبية .بالإضافة إلى ذلك، برز دور الخزينة في الجزائر من خلال الاعتماد على "صندوق ضبط الموارد" كأداة رئيسية وفعالة لتنفيذ السياسة المالية، حيث تم تعديل هدفه في بعض القوانين المالية ليصبح مخصصاً حصرياً لتمويل "عجز الخزينة ."وفي ظل تراجع الموارد النفطية، اعتمدت الخزينة مؤخراً على "التمويل غير التقليدي" الذي يسمح للبنك المركزي بتمويل الخزينة مباشرة

عبر إصدارات نقدية جديدة لشراء السندات التي تصدرها، وذلك لتغطية احتياجاتها التمويلية وسداد الدين العمومي الداخلي. (محمد، 2020، الصفحات 4-7-11)

تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بواسطة مجموعة من الطرق والوسائل لضمان الاستقرار الاقتصادي وعلاج عجز الميزانية، وهناك عدة طرق لتمويل هذا العجز وهي كما يلي (برور، 2018، صفحة 69):

- **المصادر الخارجية:** يعتمد تمويل عجز الميزانية العامة من خلال المصادر الخارجية على المعونات والهبات الأجنبية، وكذلك القروض التجارية التي تحصل عليها الدولة من الأفراد والمؤسسات الحكومية الأجنبية والهيئات الدولية، حيث توضع قوة شرائية جديدة تحت تصرف الدولة المقترضة، وبالتالي زيادة كمية الموارد الاقتصادية الممكن استخدامها فوراً في معالجة العجز.
- **المصادر الداخلية:** حيث تلجأ الحكومة إلى مصادر التمويل الداخلي لتغطية عجز الميزانية، وذلك رغبة منها في التخلص من شبح الاستدانة الخارجية .يمكن تقسيم هذه المصادر إلى: مصادر حقيقية (غير تضخمية) وفيها تلجأ الحكومة إلى الاقتراض الداخلي عن طريق طرح سندات حكومية للاكتتاب العام، ومصادر غير حقيقية (تضخمية) حيث تعمل على تمويل عجز الميزانية من خلال الاقتراض من الجهاز المصرفي، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار ومن ثم انخفاض القيمة الشرائية للنقود.

صندوق ضبط الموارد لاستخدامه في تغطية عجز الميزانية العامة، دون الحاجة إلى الاقتراض الداخلي وما يصاحبه من أخطار مختلفة، ففي كل مرة كانت السلطات الحكومية تحتاج إلى تمويل لسد عجز الميزانية العامة كان السبيل الوحيد أمامها هو الاتجاه نحو الصندوق الذي كان يمدها بمبالغ معينة مبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3–5): نسبة مساهمة صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر في الفترة (2000–2014) "الوحدة: مليون دج"

السنوات	مجموع الموارد	تخفيض المديونية	تسبيقات بنك الجزائر	تمويل عجز الميزانية	نسبة التمويل %	استخدامات الصندوق	الرصيد المتبقي في الصندوق
2000	453 237	221 100	0	0	/	100 221	137 232
2001	356 001	184 467	0	0	/	467 184	534 171
2002	198 038	170 060	0	0	/	060 170	978 27
2003	476 892	156 000	0	0	/	000 156	892 320
2004	944 391	222 703	0	0	/	703 222	688 721
2005	090 2 524	247 838	0	0	/	838 247	842 1 686
2006	640 3 686	618 111	0	530 91	14	641 709	931 2 045
2007	669 4 893	314 455	956 607	531 952	41	363 454 1	215 3 530

2008	503 5 690	465 437	0	758 180	55	617 223 1	280 4 073
2009	680 4 747	0	0	364 282	33	282 364	316 4 465
2010	634 5 775	0	0	791 938	53	938 791	842 4 837
2011	143 7 157	0	0	761 1 455	71	455 761 1	381 5 703
2012	917 7 012	0	0	283 2 260	70	260 283 2	633 5 752
2013	005 7 169	0	0	138 1 527	51	527 138 1	005 7 169
2014	056 8 740	0	0	277 892	/	892 277	284 5 848

المصدر:وزارة المالية، 2015، عن الموقع الإلكتروني http://www.mf.gov.dz، تاريخ الاطلاع 2026/05/07.

يمكن توضيح مدى مساهمة صندوق ضبط الموارد في تغطية عجز الميزانية العامة خلال الفترة من 2000 إلى 2014 من خلال تتبع حجم التحويلات المالية التي وجهها الصندوق لهذا الغرض. في عام 2001، حققت الميزانية فائضا قدره 68.709 مليار دينار جزائري، وفي عام 2002، سجلت فائضا بقيمة 26.038 مليار دينار، على عكس باقي السنوات التي شهدت عجزًا مستمرًا، مما اضطر الحكومة الجزائرية إلى اللجوء إلى الصندوق واستغلال موارده لتمويل ذلك العجز. بدأت الاقتطاعات من صندوق ضبط الموارد لتمويل العجز المالي في عام 2006، حيث بلغت قيمتها 709.641 مليار دينار، أي ما يعادل حوالي 14% من إجمالي موارد الصندوق، ثم زادت بشكل ملحوظ في سنة

2007 لتصل إلى 1.454 تريليون دينار، بنسبة تقارب 41%. ولم تتوقف الزيادات عند هذا الحد، حيث وصلت نسبة التحويلات إلى أقصاها عام 2012، إذ بلغت 70% من موارد الصندوق، بقيمة تقدر بـ2.283 تريليون دينار، وذلك نتيجة لارتفاع النفقات العمومية المرافقة لارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية، والتي بلغت أعلى مستوى لها على الإطلاق عند 111 دولار للبرميل خلال ذات السنة. ومع ذلك، لم يتم تعديل السعر المرجعي لإعداد الميزانية بما يتناسب مع ارتفاع أسعار النفط، مما أدى إلى زيادة نسبة العجز، وزاد من حجم التحويلات المالية من الصندوق لتمويل هذا العجز.

الشكل رقم (3– 5) : تطور موارد واستخدامات ورصيد صندوق ضبط الموارد للفترة (2000–2014).

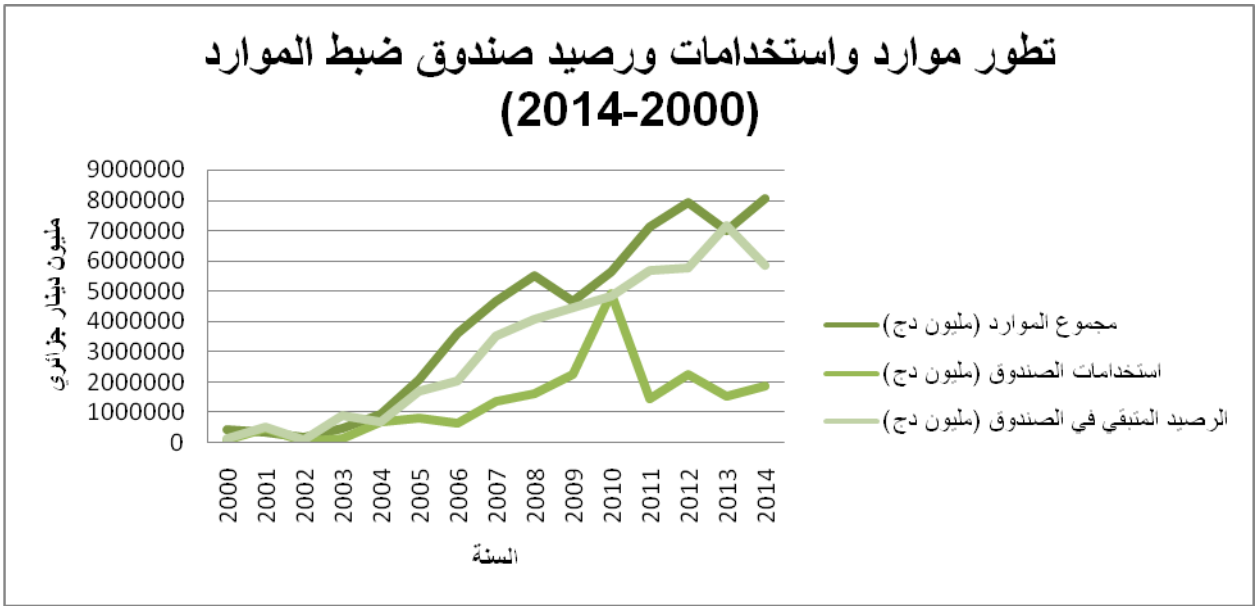

المصدر: من إعداد الطالبين (مخرجات برنامج EXEL).

تعليق:

يُظهر الشكل البياني أعلاه الدور الاستراتيجي الذي لعبه صندوق ضبط الموارد كأداة أساسية في يد الخزينة العمومية لإدارة الفوائض النفطية وضمان الاستقرار المالي خلال الفترة (2000–2014). نلاحظ من خلال المنحنيات أن الصندوق عرف مرحلة تراكمية تصاعدية قوية حتى عام 2013، حيث تزامن ارتفاع مجموع الموارد مع زيادة مضطردة في الرصيد المتبقي، مما يعكس سياسة الحذر المالي المتبعة. إلا أن نقطة التحول الجوهرية تظهر بوضوح في عام 2014،

حيث بدأ منحنى الرصيد المتبقي بالانخفاض رغم استمرار نمو الموارد، وهو ما يفسره الارتفاع الحاد في استخدامات الصندوق لتغطية عجز الميزانية المتفاقم. هذا التباين يؤكد حتمية لجوء الدولة إلى هذه المدخرات كصمام أمان لمواجهة الصدمات الخارجية وتراجع الإيرادات، مما يبرز أهمية الصندوق كآلية لتمويل العجز الميزانياتي بعيداً عن الضغوط التضخمية للاستدانة المباشرة.

المطلب الثاني: آثار تمويل العجز على الاستقرار المالي والنقدي

يؤدي اللجوء إلى أساليب التمويل التقليدية لعجز الميزانية العامة، ولاسيما التمويل النقدي (الإصدار النقدي)، إلى اختلالات واضحة في الاستقرار النقدي؛ حيث يتسبب الإفراط في ضخ السيولة النقدية دون أن يقابلها نمو حقيقي في الإنتاج إلى ارتفاع مستويات التضخم وانخفاض القوة الشرائية للعملة الوطنية (حراق، 2022، صفحة 65). كما أن الاعتماد المفرط على الجباية البترولية لتمويل العجز يضع الاستقرار المالي للدولة في حالة من التبعية لتقلبات الأسعار الدولية، مما يؤدي إلى عدم استقرار الموارد المالية وتفاقم العجز الهيكلي (حكيم، 2019، صفحة 116). وتؤكد الدراسات أن استمرار تمويل العجز عبر المديونية أو السحب من الاحتياطيات المالية يضعف المركز المالي للدولة ويحد من قدرة السياسة النقدية على التحكم في الكتلة النقدية، مما يتطلب التوجه نحو بدائل تمويلية أكثر استقراراً لضمان التوازن الاقتصادي الكلي (يوسف، 2024، صفحة 35).

يُمكن تعريف آثار تمويل العجز على الاستقرار المالي والنقدي، استناداً إلى الملف المرفق، بأنها مجموعة من الانعكاسات الاقتصادية والمالية التي تنجر عن اختيار آلية معينة لتغطية الفجوة بين الإيرادات والنفقات العامة. وتتجلى هذه الآثار بشكل بارز في حالة التمويل بالإصدار النقدي (أو التمويل غير التقليدي)، حيث يُؤدي التوسع في الكتلة النقدية دون أن يقابلها زيادة حقيقية في إنتاج السلع والخدمات إلى اختلال التوازن النقدي، مما ينتج عنه (محمد، 2020، الصفحات 615-622):

1. ظهور حالات من التضخم النقدي وارتفاع المستوى العام للأسعار.
2. انخفاض مستمر في قيمة العملة الوطنية (الدينار الجزائري).
3. عدم المساهمة في القيمة المضافة للاقتصاد إذا وُجِّه هذا التمويل نحو الإنفاق الاستهلاكي عوضاً عن الاستثمارات الإنتاجية .

أما في حالة التمويل عبر المديونية، فتتمثل الآثار في ارتفاع قيمة الدين العام وما يترتب عليه من أعباء إضافية لتمثيل أقساط الديون وفوائدها، خاصة مع تقلبات أسعار الفائدة الدولية، مما يضغط على الاستقرار المالي للميزانية مستقبلاً .

وفي المقابل، يظهر دور صناديق ضبط الموارد كأداة لتحقيق الاستقرار المالي من خلال امتصاص الفوائض المالية في أوقات الانتعاش واستخدامها لتمويل العجز في أوقات الصدمات الخارجية، مما يقلل من الحاجة للتمويل التضخمي (محمد، 2020، الصفحات 617-621).

تلعب الخزينة العمومية دوراً محورياً في الحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي .فعند وجود عجز حقيقي ونهائي، تلجأ الخزينة إلى عدة أساليب لتمويله، منها الاقتراض من البنك المركزي أو إصدار سندات وأذونات الخزينة .ويؤثر ذلك على الاستقرار النقدي من خلال التحكم في حجم السيولة؛ حيث تهدف الدولة أحياناً إلى امتصاص السيولة الزائدة في الاقتصاد عبر إصدار قروض غير محددة المبلغ لمواجهة حالات التضخم النقدي .أما فيما يخص الاستقرار المالي، فإن الخزينة تسعى دائماً لضمان القدرة على مواجهة احتياجات الصرف وتحقيق التوازن المستمر بين الإيرادات والمصروفات .ومع ذلك، فإن الاعتماد على طبع النقود لتمويل العجز دون زيادة حقيقية في الدخل القومي قد يؤدي إلى آثار سلبية تتمثل في التضخم النقدي الذي قد يتطور إلى أزمة اقتصادية إذا لم يتم التحكم فيه (نعيمة، 2016/2015.، صفحة 9، 11، 65، 70، 75، 76.).

يؤدي لجوء الدولة إلى الإصدار النقدي (التمويل بالتضخم) كطريقة غير عادية لتمويل عجز الميزانية إلى فقدان العملة لقيمتها الحقيقية، مما يسبب تضخماً مالياً واقتصادياً .كما أن التضخم الناتج عن الاختلال بين السيولة النقدية والطلب عليها يؤثر على المتغيرات الكلية في الاقتصاد الوطني .وللمحافظة على الاستقرار، تلعب الخزينة دوراً في دعم السياسة النقدية التقشفية من خلال امتصاص السيولة الفائضة لدى البنوك والمدخرات بدلاً من الإسراف النقدي .كما أن التغيير في مديونية الخزينة يؤثر بشكل مباشر على الكتلة النقدية؛ حيث إن زيادة مديونيتها تجاه مراكز الصكوك البريدية (نتيجة تسديد النفقات كالأجور) تؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية، بينما تؤدي عمليات التحصيل إلى خفضها (صفاء، 2018/2017).

المطلب الثالث: حدود تدخل الخزينة العمومية

تتمثل حدود تدخل الخزينة العمومية في الجزائر في استنفاد ومحدودية أدوات التمويل التقليدية التي اعتمدت عليها السلطات لمواجهة عجز الميزانية؛ حيث برزت هذه الحدود بشكل جلي في تجربة **صندوق ضبط الإيرادات** الذي استُنزفت موارده بالكامل بحلول عام 2017 نتيجة ارتباطه الوثيق بتقلبات أسعار النفط العالمية .كما شملت هذه الحدود ضعف استجابة المستثمرين لآلية **القرض السندي** لأسباب تتعلق بالوازع الديني (رفض التعامل بالفائدة)، بالإضافة إلى الآثار السلبية والمخاطر التضخمية الناتجة عن اللجوء إلى الإصدار النقدي (التمويل غير التقليدي) الذي فشل في تحقيق التوازنات المطلوبة، مما جعل هذه الأدوات عاجزة عن احتواء العجز المتنامي وفرض ضرورة البحث عن بدائل تمويلية أخرى (حراق، 2022).

تتدخل الخزينة العمومية في الجزائر لمواجهة الضغوط الناتجة عن عجز الموازنة العامة، حيث تضطر للجوء إلى السوق المحلي لتمويل العجوزات، وهو ما يؤثر بشكل مباشر على أوضاع السيولة المحلية .وقد حدد القانون الجزائري (المادة 76 من قانون 90-10) سقفاً لعمليات البنك المركزي على السندات العامة بحيث لا تتجاوز 20% من الإيرادات العامة للدولة المثبتة في ميزانية السنة المالية السابقة .ولعلاج هذا العجز، يتم الاعتماد على آليات مثل ترشيد الإنفاق العام (خاصة الرواتب ونفقات التجهيز)، أو زيادة الإيرادات العامة، بالإضافة إلى إمكانية التمويل عن طريق الاقتراض الخارجي عند قصور المدخرات المحلية عن توفير المتطلبات العاجلة (لخضر.، 2019، صفحة 18، 19، 25، 26).

تأخذ الرقابة على الصفقات العمومية حيزاً كبيراً من عمل الخزينة العمومية نظراً لأثرها المباشر على المال العام .ويمكن التوسع في فقرة حدود تدخلها من خلال تفصيل الرقابة الشكلية والموضوعية والمحاسبية كما يلي : (بوفاتح، 2015، صفحة 121 ، 125 ، 126 ، 128.)

تتمثل حدود تدخل الخزينة العمومية في كونها تمثل المرحلة الأخيرة من مراحل تنفيذ الصفقة .فعند تقديم وضعية الأشغال الأولى، يقوم المحاسب العمومي بممارسة مهامه الرقابية التي تنقسم إلى عدة مستويات :

- الرقابة الشكلية :تهدف للتأكد من استيفاء الصفقة لكافة المصادقات والتأشيرات القانونية المسبقة، وعلى رأسها تأشيرة لجنة الصفقات العمومية (الرقابة الخارجية) وتأشيرة المراقب المالي (الرقابة القبلية .(كما يتأكد المحاسب من مطابقة معلومات الصفقة (اسم المتعاقد، مبلغ الصفقة، طبيعة العملية، ورقم الحصة) مع ما ورد في مقرر لجنة الصفقات، وفي حال وجود أي تعارض يتم رفض الصفقة مباشرة .
- الرقابة الموضوعية (المعمقة) :تركز على محتوى ملف الصفقة المودع، حيث يتم فحص البيانات الجوهرية مثل التعريف الدقيق للأطراف، هوية الأشخاص المؤهلين قانوناً للإمضاء، وصف موضوع الصفقة، وتفاصيل المبلغ بالدينار والعملة الصعبة، بالإضافة إلى شروط التسديد وآجال التنفيذ .
- الرقابة المحاسبية أثناء التنفيذ :يمتد تدخل المحاسب للتحقق من صحة الوثائق المحاسبية المرفقة بطلب التسديد، مثل "بطاقة الالتزام" المؤشرة من المراقب المالي .كما يقوم بفحص "بطاقة وضعية الأشغال" و"كشف حساب الأشغال المنجزة" للتأكد من صحة العمليات الحسابية، خاصة الأسعار الوحدوية، ومطابقة الكميات المنجزة فعلياً مع ما هو مصرح به، والاطلاع على الأرصدة الباقية لضمان عدم تجاوز الاعتمادات المخصصة .

مماسبق؛ تضطلع الخزينة العمومية بدور محوري في سد فجوات العجز الميزانياتي عبر آليات متنوعة تشمل الاقتراض من البنك المركزي، وطرح السندات، واستنزاف موارد "صندوق ضبط الموارد" الذي غطى ما يصل إلى 70% من العجز في سنوات الذروة. ومع ذلك، يواجه هذا التدخل حدوداً تقنية ومخاطر تضخمية ناتجة عن التمويل غير التقليدي، مما يفرض قيوداً رقابية صارمة على النفقات والصفقات العمومية لضمان الاستقرار المالي والنقدي وتجنب انهيار القوة الشرائية للدينار.

الخلاصة:

تخلص الدراسة إلى أن الميزانية العامة في الجزائر شهدت عجزاً هيكلياً مستمراً ناتجاً عن فجوة متزايدة بين النفقات التوسعية والإيرادات المتقلبة، حيث وصل العجز لمستويات قياسية بلغت 8,271 مليار دينار عام 2025 .ولتغطية هذا الخلل، تدخلت الخزينة العمومية عبر آليات متنوعة شملت استنزاف موارد "صندوق ضبط الموارد" بنسب وصلت إلى 70%، واللجوء للتمويل غير التقليدي .ومع ذلك، يواجه هذا التدخل حدوداً تقنية ومخاطر تضخمية تؤثر على الاستقرار النقدي والقوة الشرائية، مما يستوجب تفعيل رقابة صارمة على النفقات والصفقات العمومية لضمان التوازن المالي .ويعكس التطور الأخير نمواً في الجباية العادية لتتجاوز 60% من الإيرادات، كخطوة استراتيجية لتنويع مصادر التمويل وتقليل التبعية للمحروقات.

الخاتـــــــــمة

تخلص هذه الدراسة إلى أن إشكالية العجز الميزانياتي في الجزائر ليست مجرد اختلال عابر، بل هي ظاهرة هيكلية مرتبطة بجذورها بمدى تبعية الاقتصاد الوطني لتقلبات أسعار المحروقات، مما يجعل الاستدامة المالية في مواجهة تحديات مستمرة. وقد كشفت النتائج أن الخزينة العمومية تضطلع بدور استراتيجي يتجاوز مجرد التنفيذ المحاسبي إلى المساهمة الفعالة في تمويل هذا العجز عبر أدوات نقدية ومالية متنوعة، لاسيما اللجوء إلى صندوق ضبط الإيرادات والآليات التمويلية غير التقليدية في الأزمات الحادة. ومع ذلك، فإن هذا الدور يظل محفوفاً بالمخاطر التضخمية التي قد تؤثر سلباً على التوازنات الاقتصادية الكلية إذا لم يقترن برقابة صارمة على الإنفاق العام. إن الانتقال من نمط التمويل لسد العجز إلى نمط التمويل التنموي يتطلب إصلاحاً جذرياً في منظومة الجباية لرفع كفاءة التحصيل وتوسيع الوعاء الضريبي خارج قطاع الطاقة. كما تؤكد الدراسة على ضرورة تفعيل الرقابة البعدية والقبلية التي يمارسها المحاسب العمومي لضمان توجيه النفقات نحو القطاعات المنتجة، مما يساهم في تقليص الفجوة الميزانياتية على المدى المتوسط. وفي الختام، يظهر أن قدرة الجزائر على تحقيق توازن مالي مستدام تظل رهينة بمدى نجاعة التحول الرقمي في الإدارة المالية، وتطبيق القوانين العضوية المتعلقة بقوانين المالية التي تكرس مبادئ الشفافية والمساءلة. إن التكامل بين السياسة المالية والسياسة النقدية هو السبيل الوحيد لخلق حيز مالي يسمح بمواجهة الصدمات الخارجية دون المساس بالقوة الشرائية للمواطن أو بالاستقرار الاقتصادي العام للدولة.

تأسيساً على ما سبق، توصلت الدراسة إلى إثبات الفرضية الرئيسية التي تؤكد الدور المحوري والحيوي الذي تلعبه الخزينة العمومية في إدارة وتمويل العجز الميزانياتي في الجزائر؛ حيث تبين أن الخزينة لا تكتفي بدور المنفذ المحاسبي، بل تعمل كأداة استراتيجية لتغطية الفجوات المالية عبر توليفة من الآليات التي تجمع بين الاستدانة الداخلية وتفعيل الموارد المتاحة. وفي إطار الإجابة على الفرضيات الفرعية، تأكد أن الخزينة تعتمد بشكل أساسي على أدوات متنوعة تشمل الاقتراض من النظام المصرفي (السندات والأذونات)، واللجوء التاريخي لموارد صندوق ضبط الإيرادات، وصولاً إلى اعتماد التمويل غير التقليدي كخيار استثنائي لمواجهة الأزمات الحادة. ومع إقرار الدراسة بفعالية تدخل الخزينة في توفير السيولة اللازمة لضمان استمرارية الإنفاق العام وتخفيف حدة الاختلالات المالية الآنية، إلا أن النتائج خلصت إلى أن هذا التدخل يظل ذا أثر علاجي للنتائج وليس للأسباب؛ فهو ينجح في امتصاص العجز مؤقتاً لكنه لا يملك القدرة على معالجة جذوره الهيكلية المرتبطة بضعف الجباية العادية والتبعية لقطاع المحروقات. وبناءً عليه، فإن الدور التمويلي للخزينة، رغم نجاعته في الحفاظ على التوازن المالي للدولة، يظل مرهوناً بضرورة تبني إصلاحات اقتصادية شاملة تقلل من الحاجة المستمرة للتمويل الاضطراري وتدعم الاستقرار المالي على المدى البعيد.

بناءً على معالجة الإشكالية الدراسة والتحقق من الفرضيات، يمكن استخلاص نتائج الدراسة في النقاط المركزة التالية:

1. هيكلية العجز الميزانياتي :أثبتت الدراسة أن العجز في الميزانية العامة بالجزائر هو عجز بنيوي ناتج عن خلل دائم بين نفقات عامة متزايدة وإيرادات تتسم بالهشاشة لتبعيتها المفرطة للجباية البترولية، مما يجعل التوازن المالي رهينة لتقلبات الأسواق العالمية.

2. محورية دور الخزينة العمومية :تأكد أن الخزينة العمومية تمثل الركيزة الأساسية في الحفاظ على التوازنات المالية للدولة، حيث تتعدى مهامها الجانب المحاسبي لتلعب دور "الممول الأخير" الذي يضمن تغطية الفجوات المالية واستمرارية المرافق العامة.
3. تنوع أدوات التمويل :توصلت الدراسة إلى أن الجزائر تعتمد مزيجاً من الأدوات لتمويل العجز، تبدأ من الموارد الادخارية (صندوق ضبط الإيرادات)، ثم اللجوء إلى السوق المالية الداخلية عبر سندات الخزينة، وصولاً إلى التمويل غير التقليدي الذي استخدم كأداة اضطرارية لمواجهة شح السيولة.
4. ارتباط التمويل بالرقابة :أظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين دور الخزينة في التمويل ودورها الرقابي؛ حيث يمارس المحاسب العمومي رقابة صارمة على النفقات والصفقات العمومية لضمان عدم تجاوز الاعتمادات المفتوحة، وهو ما يمثل صمام أمان للحد من تفاقم العجز.
5. محدودية الحلول التمويلية :خلصت الدراسة إلى أن الآليات التي تعتمدها الخزينة، رغم نجاعتها في سد العجز ظاهرياً ومؤقتاً، إلا أنها تحمل مخاطر تضخمية (خاصة التمويل النقدي) ولا تشكل حلاً جذرياً ما لم تصحبها إصلاحات في بنية الاقتصاد الوطني وتنويع لمصادر الجباية العادية.
6. أهمية الإصلاح التشريعي :بينت الدراسة أن التوجه نحو تطبيق القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية (LOLF) يعزز من كفاءة التسيير الميزانياتي المبني على الأداء والنتائج، مما يساهم مستقبلاً في ترشيد الإنفاق وتقليص الحاجة إلى التمويل بالعجز.

التوصيات:

تُظهر هذه الدراسة أن تدخل الخزينة العمومية لتمويل العجز الميزانياتي في الجزائر، رغم ضرورته لضمان استمرارية الإنفاق العام وتحقيق التوازنات الآنية، يواجه تحديات هيكلية ترتبط بمدى استدامة مصادر التمويل ومخاطر الآثار التضخمية المصاحبة للآليات غير التقليدية .ومن أجل تعزيز كفاءة هذا الدور وتحقيق استقرار مالي بعيد المدى، نضع بين أيدي صناع القرار والباحثين مجموعة من التوصيات العملية :

- حتمية تنويع مصادر الإيرادات العمومية بالجزائر عبر تقليص الاعتماد المفرط على الجباية البترولية، والتركيز على تطوير أدوات الجباية العادية وتحسين مردودية القطاعات غير النفطية، بما يضمن استقرار الموارد المالية للدولة ويحد من هشاشة الميزانية العامة أمام تقلبات أسواق النفط.
- تعزيز كفاءة تسيير النفقات العمومية عبر تبني سياسات صارمة لترشيد الإنفاق العام والحد من النفقات الجارية غير الضرورية التي تساهم في تفاقم العجز، بالتوازي مع الإسراع في التطبيق الفعلي لمبادئ القانون العضوي لقوانين المالية (LOLF) القائم على منطق الأداء والنتائج.
- عصرنة وتطوير أدوات تمويل العجز الميزانياتي من خلال تنشيط السوق المالية الداخلية وتوسيع قاعدة الاكتتاب في سندات الخزينة، لتوفير مصادر تمويل محلية مستدامة وأقل خطورة مقارنة بالآليات غير التقليدية.

- تقييد اللجوء إلى آلية التمويل غير التقليدي وحصرها في الحالات الاستثنائية والطارئة فقط، تفادياً للآثار التضخمية السلبية والاختلالات النقدية الحتمية التي تؤثر سلباً على الاستقرار الاقتصادي والقدرة الشرائية.
- تفعيل وتحديث الدور الرقابي والمحاسبي للخزينة العمومية عبر اعتماد الرقمنة الشاملة وعصرنة نظم التوقع والاستشراف المالي، بما يضمن الشفافية والفعالية في تنفيذ النفقات، والقدرة على إدارة المخاطر واتخاذ قرارات استباقية في مواجهة الأزمات.
- تعزيز التنسيق والاتساق بين السياسة المالية للخزينة العمومية والسياسة النقدية للبنك المركزي لضمان التحكم في مستويات العجز والتضخم، مع التركيز على تكوين وتدريب العنصر البشري لمواكبة التحولات الحديثة في إدارة المالية العامة.

إن معالجة إشكالية العجز الميزانياتي في الجزائر لا يمكن أن تقتصر على الحلول التمويلية الظرفية، بل تستوجب تبني رؤية إصلاحية شاملة ترتكز على تنويع الاقتصاد الوطني، وترشيد الإنفاق العمومي، وتعزيز فعالية التسيير الميزانياتي وفق مقاربة قائمة على الأداء والحوكمة المالية الرشيدة.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

1. إبراهيم متولي حسن المغربي. (2014)، **الآثار الاقتصادية للتحويل بالعجز المنظور والفقه الإسلامي والاقتصاد الوصفي** . مصر: دار الفكر الجامعي الإسكندرية.
2. أيمن الشنطي وعامر شقر. (2005) .**الإدارة المالية والتحليل المالي** .الأردن: دار البداية، عمان، الطبعة الأولى.
3. حامد عبد المجيد دراز، سميرة إبراهيم أيوب. (2003) .**مبادئ المالية العامة** .مصر: الدار الجامعية، الإسكندرية.
4. حسين مصطفى حسين. (1999) .**المالية العامة** .عنابة: سلسلة في دروس الاقتصاد، معهد العلوم القانونية، جامعة عنابة.
5. حمد الصغير بعلي، يسري أبو العلا. (2003)، **المالية العامة** .عنابة، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع.
6. زينب حسين عوض الله. (1978) .**مبادئ المالية العامة، دراسة مقارنة** .لبنان: دار النهضة العربية.
7. صبرينة كردودي. (2007 .(**تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، دراسة تحليلية مقارنة** .الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع.
8. عبد المجيد قدي. (2003) .**المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية** .الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
9. عبد المجيد قدي. (2011) .**دراسات في علم الضرائب** .الأردن: دار جرير للنشر والتوزيع.
10. مبارك لسلوس. (2004* .**التسيير المالي** .الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
11. محمد عباس محرزي. (2003) .**اقتصاديات الجباية والضرائب** .الجزائر: دار هومة.
12. منير إبراهيم هندي. (1998)، **الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل** .مصر: منشأة المعارف.
13. ناصر دادي عدون. (1990) .**تقنيات مراقبة التسيير** .الجزائر: الجزء الأول، مطبعة دار البعث.
14. نصيرة بوعون يحياوي. (2011) .**جباية مؤسسة** .الجزائر.Editions Pages bleues :
15. أوسرير منور، حمو محمد .**محاضرات في جباية المؤسسات** .الجزائر: مكتبة الشركة الجزائرية بوداود.

ثانياً: الأطروحات والمذكرات (دكتوراه، ماجستير، ماستر)

1. أحمد ضيف. (2014-2015) .**أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989-2012** . أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3.
2. آمنة قادري. (2015) .**الخزينة العمومية ودورها المالي والاقتصادي في الاقتصاد الوطني** .مذكرة ماستر، جامعة الوادي.
3. بركان كميلية، ثميني نورية. (2016-2017) .**المركز القانوني للخزينة العامة في الجزائر** .مذكرة ماستر، جامعة بجاية.
4. بودخدخ كريم. (2009-2010) .**أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009** .مذكرة ماجستير، جامعة دالي إبراهيم.
5. تومي أسامة، ومنصور يوسف. (2024) .**أثر التضخم على العجز الموازني في الجزائر** .مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة عين تموشنت.

6. حمري محمد. (2018) .**معالجة عجز الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة 1993–2016** .مذكرة ماستر، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة مستغانم.
7. دردوري لحسن. (2013–2014) .**سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة –دراسة مقارنة الجزائر، تونس–** .أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة.
8. رايس محمد المهدي. (2014)، **دور الحوكمة في تحسين إدارة الخزينة العمومية** .مذكرة ماستر، جامعة بسكرة.
9. رحمان عبد الحليم. (2016–2017 .(**دور الخزينة العمومية في تنفيذ النفقات العمومية في الجزائر** .مذكرة ماستر، تخصص إدارة مالية، جامعة الشلف.
10. سلوى برور. (2018) .**دور صندوق ضبط الموارد في معالجة عجز الميزانية العامة في الجزائر** .مذكرة ماستر، جامعة قالمة.
11. عازب الشيخ صفاء. (2017–2018) .**دور الخزينة العمومية في تنفيذ ميزانية الدولة** .مذكرة ماستر، جامعة ورقلة.
12. عامر عميري. (2010) .**ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة** .مذكرة ماجستير، تخصص نقود وبنوك، جامعة البليدة.
13. العربي شيماء، ومغراوي منصورية. (2023) .**النظام الضريبي ودوره في تمويل الخزينة العمومية** .مذكرة ماستر، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة مستغانم.
14. كردودي صبرينة. (2013)، **ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي** .أطروحة دكتوراه، تخصص نقود وبنوك، جامعة بسكرة.
15. نايب نعيمة. (2015–2016) .**دور الخزينة العمومية في الرفع من التنمية الاقتصادية** .مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة مستغانم.

ثالثاً: المجلات والدوريات العلمية

1. بن باجلول أ.، سي محمد كمال. (بدون سنة) .**تقدير العلاقة بين عجز الميزانية، النقود والتضخم في الجزائر** .جامعة عين تموشنت/جامعة أدرار.
2. بركات مراد، وبكريتي لخضر. (2019)، **دراسة تحليلية لأثر عجز الموازنات العامة في العرض النقدي وآليات العلاج – حالة الجزائر** .مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 03، العدد 01.
3. بوحش أسماء، صيد فاتح. (2023) .**قياس وتحليل العلاقة بين عجز الموازنة والدين العام في الجزائر** .مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 08، العدد 01.
4. زهير بن دعاس. (2019) .**قراءة في تطور العجز الموازني وأساليب تمويله في الجزائر** .مجلة آفاق علمية، المجلد 11، العدد 02.
5. سالم عبد المحسن سالم. (2012) .**عجز الموازنة العامة ورؤى سياسات معالجته مع إشارة للعراق** .مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 18، العدد 68.

6. شواقفة وليد محمد. (2012) .**العجز في الموازنة الحكومية وعرض النقود والتضخم – دراسة حالة الأردن** .مجلة المنارة، المجلد 18، العدد 01.
7. صاري علي. (بدون سنة) .**تقييم فعالية سياسة التسيير الكمي في تحقيق الأزمات** .مجلة جامعة سوق أهراس، العدد 05.
8. صبيحة بولصباع ومصباح حراق. (2022) .**عجز الميزانية العامة في الجزائر بين محدودية أساليب التمويل التقليدية وإمكانية اللجوء للأساليب الشرعية** .مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 06، العدد 02.
9. العارم عيساني. (2018) .**العوامل المفسرة لظاهرة تزايد النفقات العامة في الجزائر** .مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 03، العدد 04.
10. عباد زينة، وشبوطي حكيم. (2019) .**سبل علاج عجز الميزانية العامة للدولة: دراسة حالة الجزائر** .مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 01.
11. عزوز مخلوفي وبلقاسم بوفاتح. (2015) .**دور الخزينة في الرقابة على الصفقات العمومية** .مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 09.
12. عماد غزازي وبولصنام محمد. (2020) .**العجز الموازني في الجزائر أسبابه وآليات تمويله** .مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 12، العدد 04.
13. لحسن دردوري. (2013) .**عجز الموازنة العامة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي** .مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 14.
14. مطاي عبد القادر، راشدي فتيحة. (2016) .**سياسة التسيير الكمي كأسلوب حديث لإدارة السياسة النقدية في ظل الأزمات** .مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي.
15. منال جابر مرسي محمد. (2021) .**العلاقة التبادلية بين عجز الموازنة العامة المصرية ومعدل التضخم** .المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة.

رابعاً: النصوص القانونية والجرائد الرسمية

1. المادة 45 مكرر من الأمر 03/11 المتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم بالقانون 17/10. الجريدة الرسمية، العدد 57، أكتوبر 2017.
2. المرسوم التنفيذي 91-129 المؤرخ في 11 مايو 1991، المتعلق بتنظيم المصالح الخارجية للخزينة العمومية. الجريدة الرسمية، العدد 23.
3. المرسوم التنفيذي 03-40 المؤرخ في 19 يناير 2003، يعدل ويتمم المرسوم 91-129 (المصالح الخارجية للخزينة). الجريدة الرسمية، العدد 04.
4. المرسوم الرئاسي رقم 18/86 المؤرخ في 05 مارس 2018. الجريدة الرسمية، العدد 15.

خامساً: المواقع الإلكترونية والتقارير الرقمية

1. بوابة وزارة المالية الجزائرية. (2020). الرابط https://www.mf.gov.dz :
2. جهاد أبو الوفا أحمد. (2024) .**العلاقة بين عجز الموازنة العامة والنمو الاقتصادي في مصر** .المركز الديمقراطي العربي.
3. الترا الجزائر. (2023) .**مجلس الأمة يصادق على نص قانون المالية لسنة 2024**.
4. موقع .(2025). ICN **التمويل**] .مدونة.[ICN

سادسا: المراجع الأجنبية

1. Herve KRUGER. (2000). **Les principes généraux de la fiscalité**. Paris : Ellipses Editions Marketing.
2. Chandan Kumar Mukhobadhyay & Kanchan Datta. (2011). **Relationship Between Budget Deficit and Inflation – An Econometric Study of Indonesia**. International Journal of Economic Issues, Vol. 4, No. 2.

الملاحق

الملحق 01:

D6 652.5

السنوات	القيمة (الجبائية)	النسبة % (الجبائية)	القيمة (العادية)	النسبة % (العادية)	إجمالي الإيرادات
2000	1213.2	76.9	364.6	23.1	1577.8
2001	1001.4	54.2	844.5	45.8	1845.9
2002	1007.9	62.9	595.1	37.1	1603
2003	1350	68.4	624.3	31.6	1974.3
2004	1570.7	70.7	652.5	29.3	2223.2
2005	2352.7	76.5	724.1	23.5	3076.8
2006	2799	76.9	840.5	23.1	3639.5
2007	2796.8	76	883.1	24	3679.9
2008	4088.6	78.8	1101.8	21.2	5190.4
2009	8412.7	86.9	1263.3	13.1	9676
2010	2905	66.1	1487.8	33.9	4392.8
2011	3979.7	68.7	1810.4	31.3	5790.1
2012	4184.3	66	2155	34	6339.3
2013	3678.1	61.7	2279.4	38.3	5957.1
2014	3388.4	59	2349.9	41	5738.3
2015	2373.5	46.5	2729.6	53.5	5103.1
2016	1781.1	35.3	3261.1	64.7	5042.2
2017	2127	35.5	3870.1	64.5	5997.1
2018	2776.2	41.3	3938	58.7	6714.2
2019	2714.5	41.7	3793.4	58.3	6507.9
2020	2200.3	35	4089.4	65	6289.7
2021	1919.2	36	3409	64	5328.2
2022	2103.9	37	3579.3	63	5683.2
2023	3856.3	42	5324.5	58	9180.8
2024	3512.3	38.6	5593	61.4	9105.3
2025	3520.9	36.9	6016.3	63.1	9537.2
2026	3563.3	36.1	6318.6	63.9	9881.9

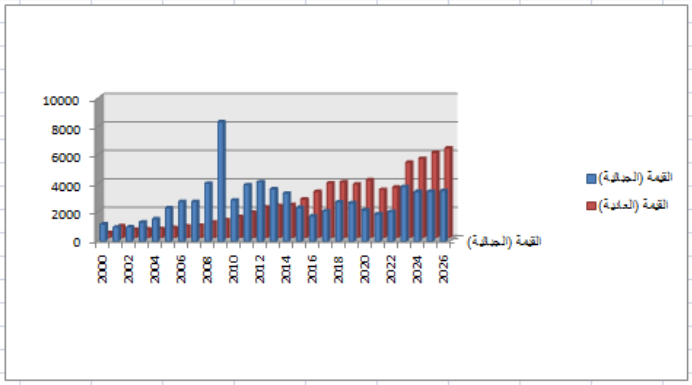

A1

السنة	الإيرادات العامة	النفقات العامة	الرصيد الميزانياتي	تطور المتوسط الـ
2000	1220100	1123800	96300	
2001	1414800	1353100	61700	
2002	1514600	1510700	3900	
2003	1805100	1673800	131300	28.1
2004	2058100	1852700	205400	36.05
2005	2903300	2139100	764200	50.64
2006	3361800	2525800	836000	61.08
2007	3598700	3322900	275800	69.08
2008	5148400	4606100	542300	94.45
2009	3091800	3651300	-559500	61.06
2010	3556100	4375000	-818900	77.45
2011	4891300	6056200	-1164900	107.46
2012	5744500	7163500	-1419000	109.45
2013	5348600	6558400	-1209800	105.87
2014	5283200	7651500	-2368300	96.29

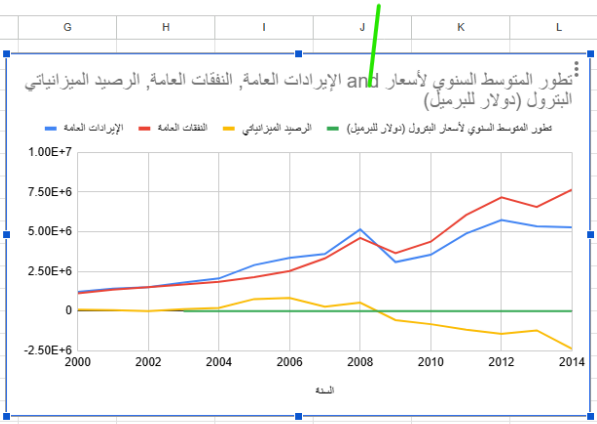

Activate Windows
Go to Settings to activate Windows

جدول تطور الميزانية 2000-2014 لجاهز للاستخدام

الملاحق

السنة	سعر البترول المرجعي	معدل النمو (%)	معدل التضخم (%)
2024	60	4.2	7.7
2025	60	3.9	7.1
2026	60	4	5.9

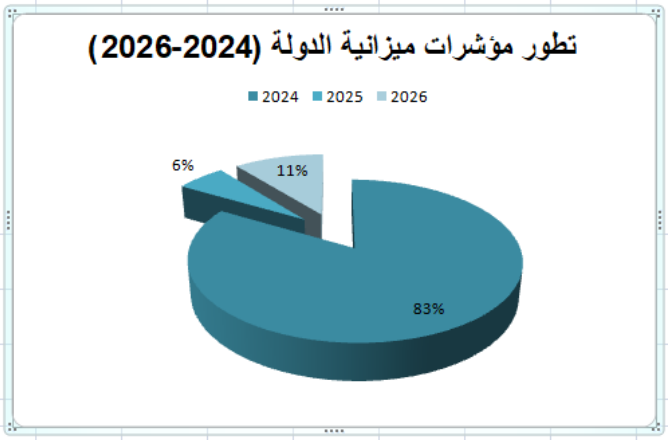

السنة	مجموع الموارد (مليون دج)	استخدامات الصندوق (مليون دج)	الرصيد المتبقي في الصندوق (مليون دج)
2000	453237	100221	137232
2001	356001	467184	534171
2002	198038	60170	97827
2003	475892	156000	892320
2004	944391	703222	688721
2005	2090524	838247	1696842
2006	3640686	641709	2045931
2007	4669893	1363454	3530215
2008	5503465	1617223	4073280
2009	4680747	2282364	4465316
2010	5634775	4938791	4837842
2011	7143157	1455761	5703381
2012	7917012	2260283	5752633
2013	7005169	1527138	7169005
2014	8056740	1892277	5848284

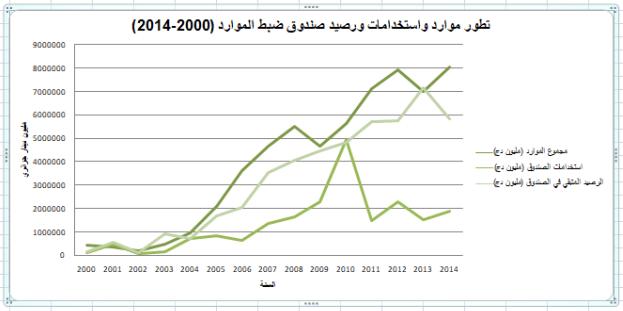

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة المالية

تقرير عرض مشروع
قانون المالية لسنة 2024
و تقديرات سنتي 2025 و 2026

الملحق 02:

تجسد البيانات الواردة في هذا الملحق الوضعية المالية الراهنة للجزائر خلال الفترة (2024-2026)، حيث تشير التقديرات الرسمية إلى استمرار فجوة العجز الميزانياتي بمستويات تتجاوز 6,000 مليار دينار. إن هذا الارتفاع ليس مجرد رقم حسابي، بل هو انعكاس لسياسة مالية توسعية تهدف لدعم الجانب الاجتماعي والاقتصادي. ومن هنا، تبرز الأهمية الحيوية للخزينة العمومية بصفتها المسؤول الأول عن هندسة حلول تمويلية توازن بين ضرورة تغطية هذا العجز وبين الحفاظ على التوازنات النقدية للدولة في ظل بيئة اقتصادية متغيرة.

الملحق 03:

يأتي إدراج مخرجات تقرير عرض مشروع قانون المالية لسنة 2024 ضمن ملاحق هذه الدراسة كضرورة منهجية لربط الإطار النظري بالواقع المحاسبي الراهن للمالية العامة في الجزائر. وتكمن الغاية من توظيف هذا المرجع تحديداً في كونه الوثيقة الرسمية الأحدث التي تترجم توجهات الدولة لعام 2024 وآفاقها لعامي (2025-2026)، مما وفر مادة إحصائية دقيقة لتحليل الفجوة المالية المتوقعة. إن هذه البيانات تمنح البحث مصداقية في رصد التحديات الميدانية التي تواجهها الخزينة العمومية حالياً، وتكشف عن استراتيجياتها المستقبلية في احتواء العجز الميزانياتي وضمان الاستدامة المالية في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة.